
KÖPRÜLÜ KÜT.
528
M. Asım BY.



علوم بلاغه
استعاره شرح
نظره وهبی ثانی قصیدهٔ بردهٔ مبارکه

قد ساق سائق القدر الی سلك ملك الفقیر الله عز شانه
[redacted] عفی عنهما
[redacted]
شهر



بسم الله الرحمن الرحيم

الا بعد حمد الله ذي كل منة ... وازكى تحيات لخير البرية

فهاك من نظم حوى الاخضري الذي ... لقد حاز مع تأليفه علم البلاغة

رشيق انيق رائق ذو تهذب ... وبالله توفيقي وحولي وقوتي

مقدمة

فصاحة لفظ عريه من تنافر ... في الاجزا وفهم خل مع ضعف هيئة

كلام فصيح طابق الحال كالذي ... يقول بليغ كالفصاحة صاحت

فما للبليغ البد من درى حوله ... وذا بالمعاني وامتياز الفصاحة

وذاك بجنس واللغات وصرفه ... ونحو وما فيها من السفر كافت

كذا

كذا ببيان والوجوه المحسنة ... بديع فحلت في الفنون الثلثة

~~اصول بها~~ الفن الاول المعاني

اصول بها يدرى طباق الكلام ما ... دعاه مقام بالمعاني تسمت

ورتبت ابوابا ثمن بمفرد ... وجملة او ثنتين او لم تخصص

باب الاطراف فيه اربعة فصول فصل المسند اليه

فاما دواعي حذفه فترك معبث ... وتعويل عقل واختبار لنبهة

وايهام صون عن لسان وعكسه ... والانكار والتعيين او ذا بدعوة

وضيق مقام او وزان وستره ... واتباع الاستعمال اجل النظيرة

ولا بد للاسقاط والحمل ههنا ... والحمل فيما بعده من قرينة

واما دواعي ذكره فاحتياط او ... اصالة او وتنبيه من بالغباوة

زيادة ايضاح وتقريره كذا ... تبركه تعظيمه مع اهانة

وتهويل او تسجيله والتعجب   والاشهاد الاستلذاذ بسط المقالة
واما التعريف فبالمضمرات قل   حكاية نفس مع خطاب وغيبة
واصل الخطاب انه للمعين   وان يترك افرادا سواه فعمت
وبالعلم الاحضار باسم به يخص   وتعظيمه مع ضده والكناية
تبركه استلذاذه والتفاؤل   وضد وتسجيل وباسم الاشارة
فاكمل تمييز وتبيين قربه   وضد به وتعريض من بالغباوة
وتعظيم بالبعد وضد به   وبالقرب ايضا وانسداد الطريقة
وتنبيهها عند اتصاف المشار له   على انها بالحكم للوصف لاقت
وبالوصل جهل غيره والتهكم   وهجنة تصريح وتنبيه خطأة
زيادة تقرير وتفخيمه كذا   وحث لتعظيم وضد ورحمة
والايما لوجه الحكم وجعل لشانه   او الغير تعظيما وضدا قد اقضت

وباللام

وباللام عهد والحقيقة نفسها   او افرادها بعضا وذا مثل نكرة
وكلا فالاستغراق وهو بمفرد   فاوعى بعرف كان او بالحقيقة
وان بمضاف قل لحذف او سوا   ه تعظيم وضد مع الاخصرية
وحث على الاجلال والضد والفخر   عن البسط والهزء واختصار الطريقة
واما لتنكير فنوعية كذا   ك الافراد والتعظيم مع عد كثرة
وضديهما والجهل قل مع تجاهل   بما كان للتعريف يدري بوجهة
واما لاتباع فبالنعت كشفه   كتخصيص التعميم مدح مذمة
وتوكيد التقرير او دفع موهم   تجوزا او سهوا او اعدام شملة
وبالبدل التقرير لايضاح نحوه   وعطف لبيان الكشف او نحو مدحة
وبالنسق معنى اداة وفصله   فتاكيد حكم وانحصار لاية
واما لتقديم فتشويق مسند   وتعجيل سوء او ضده كالاصالة

وتعظيم تحقيره والتذاذه — دوام بذهن او به الحكم حقق
عن الشيخ قبل المسند الفعل اذ ولي — لنفي يفد قصرا والا فجازت
فاضح ما زيد رأك ولا سوى — كذاك رأى فردا والا ابا العمى
ويوسف ان قدرت تأخير اصله — على ان سوى لفظي فاعل اثبت
لقصر والا للتقوي ويدخل — في الاول منكورا ان المنع كمت
مخالف ذا النابات تراه — وقد قيل للتعميم تقديمه اتى
ككل امرئ ما قام اذ كل حيث لم — يقع حيز النفي انتفاء فعمت
واما لتأخير فتقديم مسند — فما يقتضيه ظاهر الحال كل اتى
وقد يوضع الاضمار موضع مظهر — وعكسا وداعي ذا ان اسم الاشارة
فتمييز ما اختص البديع تهكم — وتبليدا وضد ودعوى الابانة
والا فالاستعطاف تمكينه كذا — وتهييج مأمور وتوفير هيبة

ونقلك

ونقلك غيبا او خطابا تكلما — لاخر سمي يوسف بالتفاتة
وللقوم شرط سبق تعبير الاول — ولا رقبة حتى يطري ليقظة
وقد يتلقى سائل او مخاطب — بعكس مراد ان يكن بالحرية
وعبر عن مستقبل بمضيه — لتنبيه ان ذا بالوقوع محقق
ومن ذاك وصفا ان دينا لواقع — ويوم له مجموع الناس اثبت
وكل من اللفظين وضعا موضعا — لاخر قلب فاقبل ان من لطافة

فصل المسند

لما مر تركه بالقرين وذكره — كذلك او تعيين فعلية رتى
او اسمية اما الدواعي لمفرد — فان لا يرى التأييد مع سببية
واما لجملية احدهما وان — يجي عن ظمير الشان بالخبرية
ففعل لقيد ازمنا مع تجدد — وما بخلاف من هنا للسميه

وأما بمعمول ووصف مقيد ... ففائدة زكى وترك لمنعة

نواقص افعال قيود لاخبر ... وبالشرط قصد بالمعانى لادوة

فللشرط ان مستقبلا دون قطعه ... اذا معه ذين بمستقبلية

وخالف لوجه كالبروز بمعرض ... حصول لفال او لاظهار رغبة

وقوة اسباب او استعمل ان بجر ... م نفى لتعريض ومع جزم مثبت

تجاهلا او رميا بشك مخاطب ... وتوبيخا او تغليب ما نفى جزمه

وتغليبا اجروا فى فنون كثيرة ... ذكورا فذا مزية ثم خفة

وفى الماض لو للشرط مع قطع نفيه ... لها جملتا ماض وخالف لنكتة

كتنزيله ضبا وان يستمر به ... وتستحضر الصورة انبا فظاعة

ورب مكان دون اوليهما يكو ... ن ثانيهما باسمية للتثبت

وأما لتنكير فان ليس عهده ... ولا حصر او تفخيمه مع حقارة

وأما لتعريف فحكم ولازم ... بمدرى على مثل والجنس خصت

على مبتداه مطلقا او مقيدا ... مبالغة لو كان او بالحقيقة

وأما لتقديم فقصر عليه قل ... وفال وتشويق وملبس منعت

وأما لتأخير فوت وجوهه ... واكثرها تى فى سوى ذين اثبت

فصل المتعلقات

بمعمول اذ تترك تلبس عامل ... فنسيا ونزل فيه كاللازم اثلت

باطلاق او يكنى به عن مقيد ... وان تقصد اذكر لفظه او بنية

بيانا عن الابهام او وهم كاسد ... وسترا ولاستهجان ذكر وممكنة

من انكار او ايجاز او مع تعمم ... وهربا وقوع الفعل او وهم وقعة

سواه على لفظ له او رعاية ال ... فواصل او تعيينا او ذا بدعوة

وتقديم ما التأخير اصل له فغا ... لبا لاختصاص مطلقا للعناية

وتقديم بعض من معاميل عامل ... على بعضها اما لتاصيل رتبة

كفاعل فالمفعول مطلقا او به ... صريحا فغيرا ثم فيه لمدة

تلاه مكان فله ثم معه قل ... وحال لدى ذي الحال كالتبعية

وعند اجتماع فانعت ثم اكدن ... فاول بابدال بيان ونسقة

واما لسبق في التلبس او تنا ... سب وزن او سجع وقافية اتى

فصل القصر

وتخصيص امر بامر ادع بقصره ... فاما على موصوف او فو صفة

حقيقي ان في ثان الا ادعاؤه ... وقسم اضافي فقسميه عمت

لتعيين ان يشكك وقلب ان انفرد ... مضاف له افراد ان ظن شركة

له طرق عطف بلكن وبل ولا ... وانما الاستثناء والسبق شاعت

لها اوجه الافتراق منها دلالة ... اخير بفحوى قل ووضع بقية

ومنها

ومنها ان اصل العطف نص بمثبت ... ونفي وباق فيه نص بمثبت

ومنها ان اصل ثالث جعل سائغ ... وثان بعكس واترك اصلا لنكتة

ومنها بان لم يصحب النفي ثالثا ... وفي جانبيه الخلف من ذاك اثبت

ومنها بدا الحكم ان جمعا من انما ... وسبق ومنها الحسن في انما دي

بتعريض وامنع فيه سبق المخصص به ... يخالف الاستثناء في ذا بقلة

وغير كالا في امتناع اجتماعه ... بلا العطف والقصرين قل في الافادة

~~وان جملة للصدق والكذب تحتمل~~

باب الاسناد وفيه تمهيد وفصلان التمهيد

وان جملة للصدق والكذب تحتمل ... فالاخبار قل ولا فالانشاء ابدت

وصدق انطباق الحكم للواقع ادعم ... ونظامهم خص اعتقادا بنسبة

لجاحظ اعم دين والكذب ضده ... فبينهما عن جاحظ وساطة

فصل الخبر

وفائدة الاخبار حكم ولازم | لها علة فالقول صغ قدر حاجة
فاغن ابتدائيا عن اللام اكدت | لحكم ويبهى طلبي بوكدة
واوجب لانكار على قدره وقد | يبدل بالتنزيل كل باخوة
وان شيئا اسندنا الى ما له هو | لدينا ظهورا فالحقيقة حقت
وان مع قرينة الى ذي تعلق | مجاز ولو كان خفي الحقيقة
واياه لم تلزم لدى الشيخ وانفر | ليوسف درجا في استعار الكناية

فصل الانشا

والانشاء اما طلبة رام مطلبا | سوى حاصل اما سواها كصيغة
فاولاهما منها التمني ولم يكن | له شرط امكان وليت ابانت
ويأتي التمني بلعل اذا قصى | مرجاه او هل مع لو ايضا لنكتة
كان حروفا او لدا لها قدمت | بماض وفي مستقبل هن حضت

ومنها

ومنها ذو الاستفهام هل اتى ما متى | من ايان اذ اتى اين كم كيف همزة
فهل رم بها تصديق الايجاب وهي في | مضارع استقبال الازمان خصت
لذين ابتغى فعل فان للوجود جي | بسيط والا فالمركبة اسم تي
وهمز بها التصديق والضد مطلقا | برامان والمسئول عنه قد اولت
لتصوير الباقي فما شرح الاسم ام | وماهية بينهما هل بسيطة
او الجنس او وصفا لذي العقل من متى | للازمان فهل اي التمييز شركة
وتشخيص من ذا العلم اين لامكن | وايان اتى اذ من ذي فخامة
بكم ربم اعداد وكيف لحالة | واتى ككيف اين من اين مع متى
وهذي قد استعملن في غير مسئل | كعجب والاستبعاد تنبيه ضلة
وعيد وتحقير كذا والتهكم | وتهويل استبطاء وتقرير امة
والانكار رابطا لا بماض وغابر | وتوبيخا ايضا منه فالغرض عدة

ومنها بالاستعلاء للفعل طلبه ... هو الأمر قد يعني التسوي كالإباحة

وتهديد التعجيز تسخير استوى ... دعا والالتماس والتمني الإهانة

وفور تراخ فيه قل من قرينة ... ومنها فالاستمرار النهي كأمر تتمة

وفي الغير كالتهديد قد يستعمل ذا ... جواب الجميع اجزم لشرط بنية

ومنها الندا في غيره أيضا استعمل ... كحسرة إغراء حيرة واستغاثة

تعجب الندب اختصاص توجع ... وقد موقع الإنشاء يخبر لنكتة

كفال وإبدا الحرص حمل على المرا ... م تنبيه قرب وانكفاف بصورة

باب الفصل والوصل

أما الوصل عطف بالحروف جملة ... على جملة والفصل ترك لعطفة

على ذات إعراب صل إن دمت شركة ... وما راج بالواو بلا جامع أتى

وصل غير ذي الإعراب إن لم يكن بسر ... لدى عطفه حكم بالأول خصة

وليس

وليس كمال الانقطاع لها ولا ... كمال اتصال أو بهذين هت

فأما كمال القطع فاختلف خبرا ... والإنشاء معنى فقط أو مع اللفظة

أو ان جامع ينوو ويشبه التبا ... س عطف على أخرى وقطعا تسمت

وأما كمال الاتصال فإن يجي ... أخير لإبدال بيان وكده

وشبه جواب عن سؤال من التي ... مضت وبالاستيناف سموا الفصل لي

فعن سبب للحكم يأتي وكذا إذ ... به خص أو عن غيره السبب اسمت

على وصف ما استأنفت عنه بناؤه ... فأبلغ من أن ذا على اسم ببنية

وفي صدر الاستيناف وكله اجز ... سقوطا ولو ليست هنا من بنايه

فصل في الجامع

ولا بد بين المسندين وبين مسند ... لهما من جامع بالمعية

فقل لاتحاد والتماثل معهما ... تضائف العقلي من جامع أتى

ومن ذاك وهمي فشبه التماثل   ونفس تضاد او به ذو شباهة

خياليه ما في الخيال تقارنا   بغير تمام من اسباب شتت

تناسب اسميا وفعلية مضى   ومستقبليا قل مخبر وصلة

باب الايجاز والاطناب والمساوات

مساوات ان ساوى الاوساط لفظه   وان قل ايجاز وان ذا بكثرة

بلا حشو تطويل فاطنابه وقد   يضف الى اللفظ بمعناه ساوت

فالايجاز ان لا حذف فقصر وان به   فذو الحذف اما حذف جزء الجملة

مضافين موصوفين والمسندين مع   جزا الشرط واستثنا وحال وفضلة

يمين ومعطوفين او نفس جملة   مسببة او سبب او سوى اتى

او اكثر من جملة احذف ثم ذا   بنايب اثبت او بغير نيابة

ولم يك بد من قرينة حذفه   وتعيينه والفرد قد يكتفى بتى

فصل في الاطناب

والاطناب

والاطناب اما بعد الابهام موضح   لتقدير معنى او لذاذ ومكنة

ومن ذاك ختم بالمثنى مفسرا   بمعطوفي اسم ودع توشيعا اثبت

واما بعطف ما يخص على الذي   يعم بالاطلاق وذا للمزية

واما بتكرير لتوكيد وحسرة   زيادة تنبيه على نفي تهمة

توجع ايقاظ قبولا بما يرد   وما بين الاجزا من فصول المسافة

واما بايغال هو الختم بعد ان   تكمل معنى بالمفيد لنكتة

وقد قيل مختص بشعر وقيل لا   واما بتذييل تعاقب جملة

لتوكيد منطوق ومفهومه وقد   بمخرج امثال يجي فاستقلت

واما بتكميل ويدعى احتراسه   وذا دفع وهم بخلاف المرام

واما بتتميم بايراد فضلة   تلي جملة لا وهم فيها لوجهة

واما بالاعتراض توسيط جملة   او اكثر بين الموصلين لنكتة

سوى دفع إيهام كتنزيه الدعا ... طباق والاستعطاف ترغيب دهى

وتنبيه استحقاق شيء ما له ... وللغير نمي مع بيان الغرابة

وجوز قوم دفع الايهام نكتة ... لهم خلف تأخير وإفراد اثبت

والأكثر دون الثاني الأول حوى ... وصدره بالواو والفا لنكتة

وأما بإيراد الذي يعلمونه ... لوجه كتشريف وتهييج رغبة

الفن الثاني البيان

وحد بما يدريك إيراد ما له ... طرائق شتى في وضوح الدلالة

ولم يكن وضعي الدلالات بل نحو ... ج عقليا اي ضمنيا او ذا التزامة

وتلثت أبوابا التشبيه أوله ال ... حقيقة مع ضد فباب الكناية

باب التشبيه

لتشبيه اي تشريك أمر بأمر ... لآخر وكان بالأغراض قسمة

فصل في أركانه

فأركانه

فأركانه حداه فإن المشبه ... وما شبهوا به مع الوجه أداة

فحداه كل مفرد أو مركب ... وحسي إن يحسس أو بمادة

فعم خياليا وعقلي إن سوى ... فقد عم وجدانيا أو ما بوهمة

ووجهه ما حداه فيه تشاركا ... ولو ذا بتخييل بأن لم يثبت

ويأتي حقيقة لكل وجزءها ... ووصفا حقيقيا وذا إضافة

فواحدا أو تركيبا أو متعددا ... فعقليا أو حسيا أو ذا الخلافة

وذا في الأخيرين وحداه كالحجر ... يحسان فقط إلا بتخييل اثبت

وكاف كأن مثل أداة والأصل في ... مماثل كاف ما به التشبه أولت

فصل في أغراضه

والأغراض منها عائد للمشبه ... كتبيين إمكان وحال وقدر

وتقريرها فالزم أتم وأشهرا ... وزين وتشويه ومستطرف اتى

بشكل امتناع عادة او ندوره ... باطلاقه او ان مضاهي بحضرة

ومنها التي عادت الى مشبه به ... كايهامه اتم او كاهتمامه

الا اصله الحاق نقص بكامل ... فعند التساوي الحكم دم بالتشابه

اواه

فصل في قسمه

اذا عدة شبهت بالواحد ادعه ... بتسوية والعكس تشبيه جمعه

وعد بعد ان تجي بالمشبها ... ت ثم بهن ادع بملفوف ابده

واذ كل ما شبهت جيء ومعهما ... بما شبهوا مفروقا ادع فاسمع

وايضا متى وجه من العدة انتزع ... فتمثيلا ادعوه والا فبانت

وايضا متى وجها ذكرت مفصل ... والا فاجمال ولو مع اشارة

وايضا متى وجه بدا بادي الرؤيا ... فمبتذل الا فصف بالغرابة

فان اول يغرب بتصريف ادعه ... بمشروط الثاني اتم البلاغة

وايضا

وايضا متى يذكر اداة فمرسل ... والا فذو التاكيد مثل الاضافة

كما في لجين الما وايضا متى يكن ... بنفي غرضا يقبل والا فردت

واعلى التشابيه الحذيف اداته ... ووجه فحذف الفرد من ذين اولى

باب الحقيقة والمجاز

حقيقة ان لفظ بوضع اعتمل ... مجاز اذا ذي علقة مع قرينة

وقل لغويا ان يجيئان من لغة ... وشرع وعرف واصطلاح بنسبة

مجازك اما مفرد او مركب ... فان شاع ذا يسمى من امثال اجلت

ومفرده استعارة ان تشابه ... به ومجاز مرسل ان سوى اتى

فان قبل بالفعل حقيقة حصل ... علاقة قد كونا عليه تسمت

وان بعد فالاول البن وسمين ... لنبك بالاستعداد ان ذا نفوع

والا فلا بد من الكون جزءا او ... محلا وشرطا او من اسباب علة

لشيوا

ولازما او دالا كذا متعلقا | اعم ومطلقا والاضداد عشرة
كذا مصدرا او مظهرا او مجاورا | والة او زيد بدلية او لت
لضدية حذف زيادة فهذا | ذي الانواع سمعي والاشخاص قسمة

فصل في الاستعارة

واما استعارات فثلث ضروبها | فالاول تصريحية ودليل في
اني مفردا ام مركبا متعددا | فان يمكن اجتماع حديه قيلت
وفاقية او لا فذات العناد قل | تهكم التمليح منها بنسبة
وايضا اذا تبنى على ذي ابتذال اد | ع عامية والضد ان ذي الغرابة
وايضا ان اسم الجنس اصلي او سوى | فذو تبع كالحرف مع ذي اشتقاقة
ففي الحرف شبه ما يعم المعانيا | وفي ذي اشتقاق شبه المصدر اسمت
وان الذي دار القرينة فيه قل | هو الفاعل المفعول او ذو انجرارة

وايضا

وايضا متى تقرن ملايم مشبه | فتجريد او به فترشيح اسم تي
وهذان قد يجتمعان لواحد | وان ذين لم تقرن فاطلاقها انجلت
وثاني الضروب ادع بكنية وذا | مضمر متروكا اين استعيرت
لما شبهوه ثم دل بلازم | عليه فهذا قول اسلاف اللامة
وعن يوسف ذا مشبه للمشبه | به مستعار لادعاء بوحدة
بما دل من اثبات لازمه له | واضمار تشبيه لدى ذي الخطابة
وقد قيل ذا المذكور من مشبه به | على قلب تشبيه بضرب الكناية
وثالث تخييلي ان لازم الذي | تركت لمذكور بتخييل اثبت
ليوسف في وهمي صورة استعر | ويلزمها مكنية لا بعكسة

تنبيه

بحسن التشابه وان ليس لفظه | يشم بريح منه حسن استعارة

فمن ثمه يوصى بجلا جامع لها … فان يخف تقبح والتشابه عكسه

وكلما اذا غيرت حذفا زيادة … اعاربها ايضا مجازا انسمت

باب الكناية

وما لازم المعنى به رمته بلا … قرينة منع فادعه بالكناية

وما عنه يكنى ذات ووصف او نسب … ففي اول قريبة ان يوحده

بعيدة ان ذا عدة واشرطنهما … بما عنه يكنى باختصاص الحقيقة

وفي ثان ان ليست بواسطة فذي … قريبة اما واضحا او بخفية

وان وسطت فادع البعيدة واضحه … اذا قلت او خفية ان بكثرة

وفي ثالث ان يفهم اثباتا ادعه … ثبوتية اولا فسلبية ائت

وموصوفا اترك في الاخرين تارة … فمن ثان الزم ثالثا لا بعكسه

وعن بعض العرضي تعريضا ادعه … وتلويحا ان بالواسطة الكثيرة

وما بقليل من وسائط ان خفي … فرمز وان يظهر فايما اشارة

تذييل

ولفظ به قد ديم معنى ولم يكن … بمستعمل فيه فتعريض اسم اتى

فلا ذلك المعنى حقيقيه ولا … مجاز وكلا منهما ذا بصحبة

وان المجاز والكناية ابلغ … وفاقا من التصريح قل والحقيقة

الفن الثالث البديع

اصولها يدري وجوه محسنه … للفظ بليغ بالبديع تسمت

وثنيت بابا ان تلك الوجوه قد … الى ذات معنى ولفظ تنشت

باب المحسنات المعنوية

فمنها طباق جمع ما قد تقابلا … ولو كان تشبيها وقد منه عدت

مقابلة وهي اجتماع الموافقا … ت ثم المقابلات كل برتبة

وتدبيجهم ايضا وذاك هو اجتما … ع الالوان مع تورية او كناية

ويأتيك ايجاب الطباق وسلبه … والحق بها ايهام ضدية اتى

ونحو اشداء على الكافرين ان ... لدى رحماء بينهم بالمضمة

ومنها ائتلاف جمع ما قد تناسبت ... ذو الاطراف منه الحق ايهام ربتي

ومنها فل ارصاد بتقديم ما يدل ... على عجز حين الروي بدرية

ومنها اشتكال ذكر شيء بلفظ ما ... يصاحب تحقيقا وتقديرا اثبت

ومنها ازدواج ان يرتب للجزا ... بامر على شرط ترتب فاسمت

ومنها فعكس وهو سبق المؤخر ... ومنها رجوع وهو الالغا لنكتة

ومنها فل ايهام وسمو توريه ... فقصد باقصى معنى لفظة اتي

مرشح ان ذا ان يوتد وغيره ... مجرد او يوتى بالاخرى لرشحة

ومنها فالاستخدام قصد بمضمر ... سوى ما للاخرى ولمرجع اجلت

ومنها فلف نشر الذكر عدة ... ببسط او اجمال يليها لكل تي

ولم يك تعيين ويأتيك الاول ... مرتبا او معكوسا او ذا اختلاطة

ومنها

ومنها فجمع العد في الحكم متبعا ... بتفريق امرين لنوع بوحدة

ومنها فتقسيم هو الذكر عدة ... فايلاء كل ما له بالاضافة

واطلق على استيفاء الاقسام وعلى ... صفات الى كل يضاف لذي لبي

ومنها مع التفريق جمع فدخل ... لامرين في معنى بتفريق وجهة

ومنها مع التقسيم جمع بسبق اي ... ومنها مع التفريق جمع وقسمة

ومنها فتجريد بان مثل انتزع ... من امر له وصف على مثل وصفة

ومنها بلاغ بادعا وصف انتهى ... استحالة او بعدا لضعف وقوة

فان عادة يمكن فتبليغ او نهى ... فاغراق او لا فغلوا انسمت

وما راج الا مخرج الهزل ان خرج ... او ان حاز تخييلا وتقريب صحة

ومنها كلام مذهب سرد حجة ... ومنها فتعليل بما غير علة

فعلول ان يثبت فذاك لعلة ... بيان ولو علته الغير صاحب

وإلا فإثبات ولو ليس ممكنا ‏ ‏ ‏ والحق مبني على الشذ بالتي

ومنها على الواحد مما تعلقا ‏ ‏ ‏ بأمرين تفريع الذي للأخيرة

ومنها فتوكيد المديح بالمشبه الهجا ‏ ‏ ‏ بأن مدحا استثنيت عن نفي ذمة

أو اثبات مدح وهو في الأول اتصل ‏ ‏ ‏ بفرض دخول قل ومن ذاك عدت

مفرغ ثنيا مدح إن عامل يذم ‏ ‏ ‏ وكالثنيا الاستدراك في ذاك اثبت

ومنها فتأكيد الهجاء بمشبه ‏ ‏ ‏ مديح على عكس من اللات مرت

ومنها فقل استتباع مدح لآخر ‏ ‏ ‏ وإدماج غير ما له القول سيقت

ومنها فتوجيه بوجهين مورد ‏ ‏ ‏ ومنها فهزل إن به الجد ريمت

ومنها تجاهل لعارف أن يسو ‏ ‏ ‏ ق معلومه سوق سواه لنكتة

كتوبيخ او تعريضه او توله ‏ ‏ ‏ مبالغة في مدح او ذم اثبت

ومنها فبالموجب قول بأن حمل ‏ ‏ ‏ على غير مقصود بإيراد علقة

او اثبت

او اثبات وصف الشيء في قول غيره ‏ ‏ ‏ الى غيره بلا تعرض نسبة

ومنها اطراد ذكر اسماء للولد ‏ ‏ ‏ والآبا بترتيب الولاد ووصلة

باب المحسنات اللفظية

واما التي لفظا فمنها جناسهم ‏ ‏ ‏ تشابه لفظين بنطق تسمت

فإن يتفق نوعا وعدا وهيئة ‏ ‏ ‏ وترتيبا احرافهما قبل تمت

فاما بإفراد فتتفقان في ‏ ‏ ‏ سمي فعل او حرف مماثلا اسميت

والا فمستوفى واما مركب ‏ ‏ ‏ فان ذاك بالكلمة مع بعض كلمة

فمرفو والا فان اتفقا بخط ‏ ‏ ‏ فذا ذو اتشابه والا فمفرقة

واما جناس النقص يتبع لأن ذا ‏ ‏ ‏ ذا اما يخلف النوع وهو محرفة

بفاء عين او لام فإن قد تقاربا ‏ ‏ ‏ مضارع او لا فلاحقا ادع تي

واما بعد فبحرف بآخر ‏ ‏ ‏ مطرف او في غيره فهي بانت

وبالاكثر التذييل وخصص ناقص — وإما بتحريف وذا خلف هيئة
وإما بترتيب فتجنيس قلبه — فقلب لكل او لبعض باسوة
فإن واحد في صدر بيت وآخر — بآخره فاعلم مجنحا اسم تي
الا ثم ان يعقب جناس بآخر — فمزدوج مكرر مع مردد
والحق به ذات اشتقاق وشبهه — واطلق على تجنيس خط اشارة
ومنها على صدر من العجز اذ ترد — بمثل وجنس ملحق عند فقرة
وفي النظم فاردده من آخر بيته — على اول شطرا وصدر الاخيرة
ومنها فسجع وهو ان تتوافقا — لفاصلتين العجز الساكن اسمت
فان يختلف وزنا فذاك مطرف — وان وافق النظير ما في القرينة
باغلب او كل وزانا وتقفية — فترصيع او لا فتوازن ادع في
وايضا متى يسبك الى عشر ادعه — قصيرا والا بهى منه اكثر قصرة

وذو الطول

وذو الطول يدنوه الى خمس عشرة — له في القرآن ادع بفاصلة اتى
واحسن سجع ما تساوت قرائنه — فما طال ثانيها بالاطول فخشة
وتسجيع كل شطر بيت بما نحا — لفا الاخر التشطير من ذاك عدة
كذلك تصريع مسمى بتقفية — كقافية جعل العروض فثبت
ومنها مواطاة لفاصلتين في — وزان فقط فادر الموازنة اسم تي
فان يتفق ما في القرين نظيره — باغلب او كل مماثلة اتى
ومنها فتشريع بنا بيته على — قوافي عدت صح معنى بكل تي
ومنها فقلب عكس ترتيب الاول — ومنها التزام ما لزومه ما اتى
وتعديد ترديد موصل مقطع — وخيفاء رقطاء مع عريس وعطلة
مواربة قل واقتباس افتنانه — وتنكيت بدال انسجام نزاهة

خاتمة

وقل سرقات الشعر اما بدية   فان يؤت كل من معان ولفظة

فسم انتحالا نسخا اذمه مطلقا   كابدال كل او لبعض بردفة

وان غيرت كلم فسخ اغارة   فان فاق ما منه استرق فوجت

وان كل معنى وحده يؤخذ ادعو   بسلخ والمام وكالمسخ شمت

وانما خفي كالمعاني تشابهت   ونقلك معنى لمواضع بانت

واخذك بعضا فتضيفا اليه ما   بحسن او يشتد ثان بشملة

اوامسى نقيض الاول القلب فادعو   واكثر هذي بالتقبل حقت

خفا كلما اشتدت فتشتد راجحا   وهذا اذا ما اخذه بالدراية

والا فان في غرض عم فانفه   كذا مستقر العقل وجه الدلالة

والا فاخذا والتوارد يحتمل   وحقق ان ذا من فلان بسبقة

فصل

وحذا قتباس

وحذا قتباس ان يضمن اية   حديثا كلام والتعين ما اتى

ولو كان عن معناه الاصلي منقلا   ولا باس في تغييره باليسيرة

وتضمينهم تضمين شعر لشعر من   سواك مع التنبيه في غير شهرة

واحسنه ما زاد الاصل بنكتة   ولو يك تغيير يسير بناسبة

وتضمين بيت صاعدا فاستعانة   وما دون الا المصراع ايداع رفوة

وعقدهم نظم لنثر بلا اقتبا   سه وبحل نثر نظم تسمت

وتمليح الايما الى قصة كذا   الى شعر امثال بلا ذكرها

فصل

عناية تحسين الكلام قد انبغى   بلفظ ومعنى في محال ثلاثة

فاولها بدء فني المدح ينبغي   تحرز لفظ ان تطير ابدت

براعة الاستهلال حسنه وهي   تناسب بدء للمقاصد فاسمت

وثانٍ من التشبيب نقل لمقصد تخلّص ان بينهما بالتيامة

والا اقتضاب وبفصل خطاب كهذا وامّا بعدُ الاول دانِ

وثالثها الانها واحسنه برا عة مقطعًا ايذانه بالنهاية

واكملت نظمي كنشح الابيات طاويا

بعامِ بحمد الله بالسمو تمّت

بخط مؤلفه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي هدانا لاسرار البلاغة بدلائل الاعجاز وفتح لنا ابواب
المعاني بمفتاح البيان والايجاز والصلاة والسلام على محمد الذي
هو افصح العرب والعجم وعلى آله واصحابه الذين هم ابلغ الامم
اما بعد فيقول اضعف عبيد الله القوي السيد حسن بن السيد
مصطفى الاسلميه وي عامله الله بلطفه الخفي هذه تعليقات عديدة
لرسالة فريدة على شرحها لقازآبادي عليه رحمة الهادي لما رأيت
رغبة الطلاب لقراءة هذا الكتاب خصوصاً قرأ مني بعض من الاحباب
وحررت حين تقريري بعضاً من ابكار افكاري وطرحت في زوايا
الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان ولم اجد وقتاً من الآن
لجمع هذه الاوراق البريشان حتى حاولت التقرب الى مجلس السلطان
الذي سمي بخير الاسماء ما حمد او عبد كما قاله النبي آخر الزمان هو السلطان
ابن السلطان السلطان عبد الحميد خان من سلالة آل عثمان هو
خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وجعله ينبوع
المناقب النفسانية والفضائل الانسانية وممهد قواعد الملة الربانية
ومؤسس مبان الدولة العثمانية لا يجامه غرة الغراء لوائح السعادة

الابدية

الابدية فايجاس همته العليا روايح العناية السرمدية سباق
الغايات في نصب رايات السعادات بالغاً في اشاعة العدل
اقصى النهايات اعظم الملوك والسلاطين ظل الله على العالمين
ملجأ الافاضل والعالمين حيث خص العلماء بفواضل متوالية وفضائل
متتالية رفع لاهل البلاغة مراتب الكمال ونصب لارباب الاصول
مناصب الاجلال وخفض لاصحاب الفضل جناح الافضال
حتى جلبت الى جناب رفعته بضايع العلوم من كل مرمى سحيق
ووجه تلقاء مدين دولته مطايا الآمال من كل فج عميق فجمعت
هذه الاوراق التي لا يحيط بمضمونه الا مستحسن الاخلاق وجعلته
هدية لسدته السنية وتحية لسرادقاته العلية اللهم
كما ايدته لاعلاء كلمتك فايده وكما نورت خلده لنظم
مصالح خلقك فخلده من قال آمين سرح الله بهجته وروح
الله مهجته والله اسأل ان يعصمني من الغواية في الانتاج
ويحفظني من الحواية في الاحتياج فها انا اشرع في الكلام بعون
الله الملك العلام قوله تشحيذاً للافهام وتشحيذاً للاوهام
التشحيذ بالشين المعجمة والحاء المهملة والذال المعجمة بمعنى
التحديد يقال شحذه اي حدده فشبه الفهم في النفس
بالسكين في الحدة على طريق الاستعارة بالكناية واثبت
له التشحيذ تخييلاً وكذا التشحيذ للاوهام هو بالشين
المهملة والخاء المعجمة والدال المهملة بمعنى التصفير والتوريم
يقال اصبح فلان مستخذاً اذا اصبح مصفراً ثقيلاً مورماً وهو

كناية عن الهلاك قوله اى جنس الحمد او كل حمد او الحمد المعهود لعل
تقديم الجنس صح مبنى على انه لا يوجد فرد بدون الماهية كما ذهب به سعد الدين
فى لام الحمد لدفع الاعتراض على صاحب الكشاف والا فترتيب اللام
الاول العهد الخارجى اتفاقاً ثم لام الجنس ثم الاستغراق
على ما ذهب به مشايخ العراق وتبعهم سعد الدين فى التلويح فما معنى
تاخير العهد الا اقتضاء المقام وهو ترجح على اصل الكلام قوله مختص
لواهب العطية يعنى ان اللام فى لواهب العطية للتخصيص فيه نظر لان الله
تعالى مستحق للحمد استحقاقاً ذاتياً ووصفياً بلا خفاء مع ان الاتحاد
الحاصل من الجنسية هنا يفيد اشتهار اتصاف المسند اليه بالمسند
بلا تخصيص وان الاستحقاق يعتبر بين الذات والصفة والثانى بين والاختصاص
الذاتين نحو الجنة للمومنين والنار للكافرين يعنى يخصهما اجيب
بان هذا عند من فرق بينهما واما عند من لم يفرق بينهما حيث
عمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار عند المحقق
محمد البركوى حيث قال فى الامتحان ان اللام للاختصاص وتبعه
الشارح فافهم قوله والعطية فعيل بمعنى مفعول اى التى يراد
يراد ان تعطى او من شانها ان تعطى او ستعطى يريد به
لدفع ما يرد من ان اعطاء المعطى تحصيل الحاصل ويشير به الى ان
صفات الله غير متناه وهى لا تثبت الا بالارادة او بالقوة او بها
او بالاستقبال لكن يقتضى القول بالثابتات الغير المتناهية وهى
مذهب اهل الاعتزال فتامل فى الحال قوله والتاء للنقل من الوصفية

الى الاسمية او المبالغة فى الاتصاف باعطاء المعطى او بواهبية
العطية او بجريها اى العطية على موصوف مؤنث مقدر فى الكلام
اى النعم العطية او الاشياء قوله والمراد جميع العطايا اذ استغراق
المفرد اشمل حيث لا يشذ منه فرد فلهذا قال مطلقا سواء كانت
هذه الرسالة ام لا قوله وعلى كل تقدير اى سواء كان اللام فى الحمد
للجنس او للاستغراق او للعهد والمراد بالعطية جميعها او بعضها
المعهودة فالحمد لغوى هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل
وان كان خاصا باللسان من جهة المورد على ما يشعر به الوصف
لكنه يعم الانعام وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاشفاق
من جهة المتعلق لا عرفى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منعماً وهو لا يكون الا فى مقابلة النعمة كالشكر اللغوى وعلله بقوله
اى الحمد هنا فى مقابلة الهبة والهبة ليست نعمة فلا يكون الحمد
فى مقابلة النعمة وكل حمد لا يكون فى مقابلة النعمة لغوى لا عرفى
فهذا رد للعصام حيث اشار الى الحمد العرفى بقوله ولا يخرج الحمد
بذلك عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر او اشار
الى عموم الحمد اللغوى هنا للنعمة على تقدير الاستغراق فى العطية
لانه كلما وهب لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمى البرايا فلهذا
صح اعتراضه وفرع عليه بقوله فمن قال انه على بعض التقادير
يكون الحمد فى مقابلة النعمة فقد اخطأ لانه اجرى صفات الله على
صفات الخلايق لكن قوله على بعض التقادير ليس على ما ينبغى
لانه اذا كان فى مقابلة النعمة على تقدير الاستغراق يكون فى مقابلة

النعمة على تقدير العهد اولى فافهم قوله ثم العطية اى بعد
ما عرفت ان الهبة ليست في مقابلة النعمة نعمة واصلة
الى الحامد بل هى صفة الله تعالى فاعرف ان العطية الموهبة
من الله تعالى عام للخير والشر والعرف والمقام مخصصا نها
اى العطية بالخير فيه نظر لانها نعمة واصلة الى الحامد فكيف
من قال ان الحمد في مقابلة النعمة فانظر قوله والخير ههنا اى
في مقام الصلوة على نبينا مخفف لا مشدد اسم تفضيل
لا صفة مشبهة او مخفف اسم تفضيل لا مشدده ولا مشدد
صفة مشبهة ولا مخففها كما سيجئ معدول من اخير لا مخفف
خير كهين بسكون الياء في هين بتشديدها قوله بمعنى زيادة
الكمال هى الزيادة الحقيقية مع ان الوجود المتصف بالكمال
هو وجود الواجب تعالى على ما قيل في خيرية الوجود على العدم فلا يقتضى
المفضل عليه ولا تقديره اصل الفعل فيه فجعله من الزيادة
الاضافية المقيدة فليس على ما ينبغي فتأمل قوله اعم من التحقيقى
والتقديرى اى تقدير وجود اصل الفعل في المفضل عليه كما ان
العسل احلى من الخل فيه نظر اذ الظاهر من زيادة الثواب
هى الزيادة الاضافية وهى انما تعم المطلقة والمقيدة لا التحقيقية
والتقديرية والا يلزم شمول الشيء لنفسه ولمباينه لان الزيادة
التحقيقية قسيم للاضافية فلو قلنا انها زيادة تحقيقية يلزم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره تدبر قوله بعيد لفظا ومعنى
اذ العدول اولى من الترخيم والزيادة التجددى اولى من الدوامى

لكن

لكن البعد منهما بعيد قوله اى الفطنة لكن المناسب للطاهرة
والنامية الفطنة بالياء نعت الفطنة كما ان الزكية نعت
للزكاء لعل هذا سهو من قلم الناسخ او اشارة الى كون النفس
جوهرا مجردا كما عند الحكماء او صفة قائمة بصاحبه كما عند المتكلمين
ويؤيده اضافة الذوى الى النفوس فاشار في الموضعين الى
المذهبين او اشارة الى ان الزكية صفة كاشفة بالنسبة
الى المعنى الاول واحترازية بالنسبة الى الاخيرين وانما
فسر الزكية بهذه المعانى الثلثة مع انها يجئ بمعنى اللايق
والمدح والفلاح لمناسبتها المقام ولرد العصام قوله وتفسيرها
بالمفلحة ليس بشيء اى تفسير العصام الزكية اذ الزكاء ليس
نفس الفلاح بل سبب له فيه نظر اذ المجاز ابلغ من الحقيقة
مع ان التفسير ليس على المفسر بل قد يكون بلازمه وسببه وهو كثير من
ان يحصى فافهم قوله مبنى على الفرق بين النفس والجسد
حيث اضاف ذوى الى النفوس ووصفها بالزكية
والمضاف يغاير المضاف اليه وكذا الصفة غير الموصوف
فيه بحث اذ الجسد عند الحكماء والمتكلمين هيكل محسوس
وجسم كثيف والنفس عند اهل السنة اما جسم لطيف
نوراني سار في ذلك الهيكل كسريان الماء في الورد وهو
المسمى بالنفس الحيواني عند الحكيم او جوهر نظيف عن كدورات
عالم الكون والفساد وهو المسمى بالعقل على تقدير اتحادهما
كما عند الحكماء فهما من المجردات التي انكرها المتكلمون

يحتمل الزكاء الحقيقى والحكمى كما قال سبـ
قد افلح من تزكى تطهر من الكفر والمعصية او
من الزكاء او تطهر للصلوة او ادى الـ
فنعم الطهارة الحقيقى والحكمى

فقوله مبنى على الفرق يشعر انه قد لا يفرق بينهما مع انه لم يقل
به احد بل البحث بين الحكماء والمتكلمين انما هى عن اتحاد النفس
والعقل وعن تغايرهما فتدبر **قوله** او على التجريد البديعى
على تقديريهما وقولها حيث انتزع من النفوس الجد
المتصف بالزكية مثلها مبالغة لكمال اتصاف النفوس بها
وفيه نظر مع انه لا يدفع به لزوم اضافة الشئ لنفسه فتامل فى هذا
المقام فانه من مجارات الافهام **قوله** لما كان الجد واسطة
فى الثبوت كان اجدادهم زكية بالطريق الاولى حاصله
رد للعصام حيث ذهب اذا كانت الزكية بمعنى المفلحة
زكاء النفس يستلزم زكاء العقل الحر فى ملازمة العصام نظر
لكنه مبنى على تغايرهما وفى ملازمة الشارح ايضا نظر لان الواسطة
فى الثبوت عارض لذى الواسطة لا الواسطة كما فى الواسطة
فى العروض رد باثبات المدعى بتحرير بعض اجزاء الدليل
بان الواسطة فى الثبوت اعم من ان يكون عارضا للواسطة
مع ذى الواسطة او لا يعرض للواسطة اصلا وما كان عارضا
لها ولذى الواسطة فهى اعم من ان يكون عارضا بعروض
واحد كالحركة العارضة لجالس السفينة او بعروضين كالحرارة
العارضة للماء بواسطة النار لان الحرارة العارضة للنار
المماسة للماء غير الحرارة العارضة للماء مع ان الحرارة العارضة
للنار اشد واولى فهنا كذلك فيه نظر لان الحرارة العارضة
للماء بواسطة النار مستندة الى الواسطة وليس هنا

اذ الزكية

اذ الزكية فاضت للنفوس من مبدا الفياض لا يستند الى
الجد كالالوان العارضة للسطوح بواسطة الجسم مع انها
فاضت من مبدا الفياض فافض بها انت فاض فلهذا قال
الشارح الفاضل المحقق ثم لو قال وعلى آله واصحابه الزكية
بترك ذوى النفوس لكان اظهر لخلوه عن مثل هذه الابحاث
المفضية الى التكلفات واولى لذكر الصحابة رضوان الله
تعالى عليهم اجمعين اذ الآل لا يشمله عند التحقيق لانه لا بد فى
الطريق من الترفيق **قوله اما بعد** هذه قضية متصلة اتفاقية
عامة للمبالغة فى وقوع التالى حيث استلزم صدقه بناء على انه
اشترط فى الاتفاقية العامة صدق التالى فقط فيه نظر لان
المتصلة اللزومية ايضا كذلك حيث التزم فيه صدق
التالى فقط على ما عرفوها بانه حكم فيها بصدق التالى على تقدير
صدق المقدم فقط والتقدير ليشمل الصادق والكاذب
كما فى الاتفاقية العامة اجيب بان المبالغة فى وقوع التالى
لا يحصل بمجرد صدق التالى على تقدير صدق المقدم حيث استلزم
الصادق والكاذب بل لا بد له من العلاقة الغير المشعور بها
مع المقامات الخطابية كما فى القياسات الفطرية وباقى الابحاث
فى اما بعد مذكورة فى حسن زيبارى عليه رحمة البارى
وتفصيله فى المطول وحواشيه **قوله** فاقول اى اللازم
لوقوع شئ ما فاقول حيث جعل جزاء اما لا لارادة ذكرها
مجملة مضبوطة كما ذهب الزيبارى فلا يرد احد المحذورين

المذكورين الذين ذكره الزيباري ولا يرد ايضا كون معاني
الاستعارات وما يتعلق بها لازمة لوقوع شيء ما والارادة
المذكورة متفرعة عليه فتأمل **قوله** لفظ الاستعارة الخ يعني
اضافة المعاني الى الاستعارة لامية وتعدد القيد يقتضي تعدد
المقيد فلا يرد ما قاله العصام من انه لا وجه لجمع الاستعارات
والاقسام والقرائن **قوله** والمراد به اي بمعاني الاستعارات
مجموع المعاني وقرائنها فلا يلزم ان يكون لكل واحد منها اقسام
وقرائن كما ذهب اليه العصام فلا يرد انه ليس للاستعارة بالكناية
اقسام وانه لم يتحقق الا قرينة المكنية فتأمل **قوله** اراد بالكتب
جميع كتب البيان المتداولة بين القوم على ان الجمع المحلى باللام
للاستغراق كما عند مشايخ العراق لكن الاستغراق هنا عرفي
مع ان الاستغراق عندهم لغوي واما عند اهل البيان ينقسم الى العرفي
واللغوي فافهم **قوله** او جميع الكتب التي رآها منها اي رأى المصنف
تلك الكتب من كتب البيان المتداولة فالجمع المحلى باللام على العهد
الخارجي مع انه غير ممكن لعدم الاولوية في بعض المعهود وهو
مذهب المحققين قال سعد الدين في التلويح لا شك انه يحمل الجمع
المحلى باللام على الجنس على العهد الخارجي وعلى الاستغراق ولا مساغ
الا عند تعذر الاصل انتهى **قوله** اذ لا يكون سببا للارادة لكون الجنس
من المعقولات الثانية التي لا يحاذى بها امر في الخارج فان قيل ان
الارادة من المعقولات الثانية ايضا قلنا ان متعلق الارادة امر
خارجي وهو ذكرها مجملة مضبوطة الخ **قوله** ففي كلامه صنعة اقتباس

فيه نظر

فيه نظر والعصام لم يغفل عنه **قال المصنف على وجه نطق**
به كتب المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين اختار النطق
والكتاب في المتقدمين والدلالة والزبر في المتأخرين لان
التفصيل في كلام القدماء والاجمال في المتأخرين واشار اليه
بقوله مفصلة مجملة الخ والزبر اما بكسر الزاء على وزن علم
بمعنى الكلام او بضم الزاء والباء جمع زبور بفتح الباء بمعنى الكتاب
وهو اما مصدر على وزن صراف او اسم جنس كالامام واللباس
وعلى التقديرين بمعنى المكتوب فالزبور بمعنى المزبور والفرائد
جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة التي تحفظ في ظرف على حدة واضافة
الفرائد الى العوائد من قبيل لجين الماء ووجه التشبيه النفاسة
المشهورة في الفرائد وان كان اتم في العوائد هي جمع عائدة
اي راجعة اتى من كتب القوم لا من مخترعات نفسي مع انه
من مخترعاته بقرينة نطق ودل وانما قال هذا هضما لنفسه
قوله الظاهر ان يقال لذكر معاني الاستعارات لان التحقيق في الظاهر
من حقيقته اذا كنت بيقين فلا يشمل التعريف والتقسيم لكن عند البعض
التحقيق شامل للتصورات والتصديقات على ما سيجيء
فلهذا قال الظاهر **قوله** ان المقصود الاصلي منها اي من الفرائد
معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها ظاهره دفع لبعض
الاعتراض على المصنف في القوم لكن حاصله رد على العصام حيث
ادرج الترشيح في القرائن تغليبا ولم يدخل في تحقيق اقسام
الاستعارات فافهم **العقد الاول في انواع المجاز** العقد

بكسر العين هي القلادة شبه مسائل هذه الرسالة بالقلادة
في المرغوبية فاستعمل اسم المشبه به في المشبه على طريقة الاستعارة (في نسخة باسم المشبه)
المصرحة واثبت لها الفرائد تخييلا ورشحها بالنظم على ما قيل الخ
حق العبارة ان يقال انواع المجاز في العقد الاول لانه ظرف لانواع
المجاز فقدم ما هو حقه التأخير لافادة الحصر المشهورين
المذكورين في محله قوله انما لم يقل في انواع الاستعارة مع ان
الرسالة مقصودة لها اي لمعاني الاستعارات قيد للمنفي
فقوله ليذكر المجاز المرسل علة للنفي قوله بسبب المقابلة اي
مقابلة الاستعارة للمجاز المرسل بتقابل التضاد والاشياء
تنكشف باضدادها مراد الشارح الفخام من هذا الكلام رد على
العصام حيث قال الاولى انواع الاستعارة لان المقصود في الرسالة
تحقيق الاستعارة واقسامها وقرائنها فاسواها مذكور بالتبع
كالمجاز المرسل قال المصنف المجاز المفرد اي الكلمة اطلق المجاز
على الكلمة حيث وصف به اشعارا بان المجاز يتصف باللفظ دون
المعنى مع ان المجاز لا يكون الا بين المفهومين فاطلاق المجاز على
الكلمة مجاز باعتبار بعلاقة الدالية والمدلولية وارتكاب المجاز
لا يناسب في مقام التعريف اقول ان القوم قد يطلقون الحقيقة
والمجاز على نفس المعنى حيث يقولون هذا المعنى حقيقة وهذا مجاز
وقد يطلقونهما على نفس اللفظ ومنه تعريف الحقيقة والمجاز بالكلمة
المستعملة وقد يطلقون على دلالة اللفظ على المعنى واستعماله
فيه حيث يقولون هذه الدلالة حقيقة وهذه مجاز وقد يطلقون

على صفة

على صفة المتكلم كالاستعارة والارسال وقد يطلقون
على النسبة الحكمية وعلى الاعراب فالاطلاقات كلها حقيقة
عرفية قيل كلها مجاز الا على الكلمة قال سعد الدين في التلويح اطلاق
الحقيقة والمجاز على نفس المعنى وعلى اطلاق اللفظ على المعنى واستعماله
فيه شايع في عبارة العلماء مع ما بين اللفظ والمعنى من الملابسة
الظاهرة فيكون مجازا لا خطأ وحمله على خطأ العوام من خطأ الخواص
انتهى قوله قيد بالمفرد لانه لا مفهوم لمطلق المجاز ليشمل المفرد
والمفرد فيه نظر لان له مفهوم شامل لهما كالماهية المطلقة المأخوذة
بلا شرط اصلا وهي تحمل على الماهية المقيدة بالمواطاة او بالامكان
او بالفعل وتعم الافراد المختلفة الحقيقة كالحيوان اذا اخذ بلا شرط
اصلا يحمل على الانسان ويصدق على الفرس والحمار وعموم
الاشتراك المعنوي للحقايق المختلفة واندراجها في المفهوم
الكلي مما لا شبهة فيه فلهذا اضطرب عنه فقال بل لفظ المجاز
يطلق الخ فهذا رد على العصام حيث قال تقييد المجاز بالمفرد
لذكر الكلمة في تعريفه وان الكلمة في تعريف القوم بمعنى اعم من
الكلام والشارح رد كلها فقال فظهر ان التقييد بالمفرد ليس
لذكر الكلمة في تعريف المجاز وان الكلمة في تعريف القوم ليس
بمعنى اعم من الكلام كما ظنه العصام فتأمل في هذا المقام قوله
الاستعمال ذكر اللفظ وارادة معناه حقيقيا كان او مجازيا
ففي المستعملة تجريد لغوي لانه يستعمل فيما وضعت له فجرد
عنه قيل عليه انه لا يشتمل الحقيقة لان ارادة المعنى يتوقف

على القرينة لان العلم بالوضع كاف في الحقيقة فلا يحتاج الى الارادة
ولان الارادة عبارة عن الحكم بالمراد وهو متوقف على ظهوره بالقرينة
اجيب بان العلم بالوضع انما يتوقف عليه فهم المعنى بالجملة لا فهمه
من اللفظ وصحة ارادة المعنى ليست عبارة عن الحكم
بالمراد لان الحكم ينسب الى المتكلم وارادة المعنى تنسب الى الموضوع له
لكون الارادة هنا المصدر المبني للمفعول فالفرق بينهما بين وهما
وما يتوقف على القرينة هو الحكم بالمراد لا ارادة المعنى فتامل هنا
قوله وللوضع اى وضع اللفظ للمعنى بقرينة قوله تعيين لفظ
لمعنى والا فمعنى الوضع المطلق تخصيص شئ بشئ سواء كان
تخصيص لفظ بمعنى اولا فقوله تعيين لفظ لمعنى اشارة الى ان
الوضع نسبة بينهما وصفة قائمة بالواضع اذ التعيين صفة
المعين وسبب للدلالة عليه وهى غاية للوضع اما الدلالة
المبنية للفاعلية اعنى الدالية اى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى ويشير اليه بقوله ليدل عليه واما الدلالة المبنية للمفعول
اعنى المدلولية اى كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ ويشعر عليه
تفسير الوضع بتعيين لفظ لمعنى وقيل يحتملهما وعلى التقديرين
تعيين اللفظ للمعنى وارادته منه ركن الوضع والدلالة غايته
ومسببه وهى مشروطة بكلية اللزوم عند اهل المعقول بالبرهان
وباللزوم في الجملة عند اهل المعاني والاصول واما الاستعمال
المسؤل هنا فيؤيد كون الوضع والاستعمال مترادفان على ما في
التلويح عند تعريف النكرة والمعرفة وقولهم لا بد للدلالة اللفظية

من وضع

يعنى ان قال ليدل عليه [illegible]

١٦ ان

من وضع للمعنى واستعمال فيه ودلالة عليه يشعر انها متغايرة
على ما في المطول والشارح اختار الاول فتامل قوله ليدل عليه
يعنى ان الدلالة غاية للوضع اى الغرض من تعيين لفظ لمعنى الدلالة
عليه اما بنفسه او بقرينة عليه كما اختاره السكاكي فيختص
بالحقيقة وهو المتعارف في قولهم هذا هو المعنى الموضوع له اى
المعنى الحقيقي بل التحقيق هذا اى كون المعنى الموضوع له مخصوصا
بالمعنى الحقيقي ويستعمل فيه على ما دل عليه تعريف المجاز المفرد
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له او بقرينة على ما اختاره
الجمهور فيعم المجاز والحقيقة فيؤيد هذا كون الوضع والاستعمال
مترادفان فلهذا قال وفيه نظر اى في المعنى الثاني نظر اذ في كل
من المعنيين نظر لانهما لا يشمل الوضع الشخصي ويحتمل في
شمول الثاني للمجاز نظر على ما عرف في محله قوله خذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب رد للعصام في هذا الباب قوله وهى
اى القرينة ما يمنع عنده ارادة المعنى الحقيقي فيه نظر لان القرينة
هى ما يفصح عن المراد لا بالوضع بل نصبه المتكلم للدلالة على قصده
فهذا يعين كون القرينة معينة لا مانعة فلهذا قالوا المجاز
انما يتحقق بالمعينة لانها معينة لما هو المقصود من المعاني المجازية
ويؤيده ما قالوا من ان القرينة هى الخواص اللازمة للمعاني المجازية
دون الحقيقية قال حسن چلبي في حاشية التلويح والمراد بالقرينة
المانعة المحصلة للدلالة وبالمعينة ما يدفع مزاحمة الغير فهذا
لا ينافي المعنى الحقيقي بخلاف المانعة لانه تمنع المعنى الحقيقي انتهى

[illegible] المعنى الموضوع له [illegible]

قوله اي باحد هذه الوجوه يعني ان قوله حسًّا او عقلًا او شرعًا
او عادة مفعول له لقوله ممتنع وسببيه كما في قعدت عن الحرب
جبنًا فالارادة بمعنى القصد ويحتمل التخيير بين هذه الوجوه فتامل قوله
صفة كاشفة اي القرينة لا يكون الا مانعة مراده رد على العصام
حيث حقق ان القرينة اعم من المعينة والمانعة فقوله مانعة
صفة مقيدة فيخرج بها الكناية فتدبر قوله بخلاف جبان الكلب
يعني اذا قلنا فلان جبان الكلب يراد منه المعنى الحقيقي لانه
لا قرينة هناك تمنعه ولا يراد منه المعنى الكنوي اي المضيافية
اصلا فيه نظر لانه لا كناية هنا بلا خفاء اجيب بان هذا مبني على
ما ذهب اليه السكاكي من ان الكناية داخلة في الحقيقة المطلقة
اي المستعملة فيما وضعت له مطلقا سواء كان المعنى الكنوي مرادًا
او لا رد بان الاستعمال في الموضوع له عنده ليس لكون الموضوع له
مقصودًا لذاته بل للانتقال الى المعنى الكنوي اللازم واما عند السلف
فتصح الكناية بدون ارادة المعنى الحقيقي لا تصح بدون ارادة المعنى
الكنوي فتامل في هذا المقام لانه لا يندفع البحث الذي اورده
العصام قوله مشاركة امر لاخر هما الطرفان في معنى قائم بهما
مكيف بكيفيتهما لكنه هو اخص اوصاف المشبه به يقال له وجه الشبه
واشهرها حتى اذا اريد بالاسد الرجل الابخر او المحموم دائمًا لا يجوز
لان الابخرية ليس اخص اوصاف الاسد والمحمومية دائمًا ليس
اشهرها على ما سيجيء قيل لا بد له زيادة اختصاص بالمشبه للقطع
بامتناع استعارة السماء والارض مع اشتراكهما في الوجود

والحدوث

والحدوث والكون والشيئية وانما لم يعتبره الشارح
لان العلاقة مصححة لا موجبة فالتخلف عن هذا المقتضي ليس بقادح
لجواز ان يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزءًا من العلة
بل متممها عند الجمهور رد بان المصحح في باب البلاغة بمنزلة الواجب
وهو المشهور فتامل قوله تسمية للمفعول بالمصدر اي للمستعار
بالاستعارة وهو يوافق للمعنى الاصطلاحي اي الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لعلاقة التشبيه فتكون صفة الكلمة ولا يشتق
منه شيء قوله وقد يطلق الاستعارة على استعمال لفظ
المشبه به في المشبه ويناسبه المعنى اللغوي اذ هي في اللغة
بمعنى طلب العارية للاستعمال فتكون صفة للمتكلم على ما سيجيء قوله
وانما سمي استعارة اي لفظ المستعار المسمى بالمصدر
فلهذا علله بقوله لان اللفظ بمنزلة عارية طلبت من الغير للاستعمال
وكل لفظ شانه كذا مسمى بالمصدر فلفظ المستعار مسمى
بالمصدر قوله ومنه اي من هذا التعليل لتسمية الاستعارة
يعلم وجه المعنى المصدري اي طلب العارية فيه نظر لان الاستعارة
ح يلزم ان تكون صفة للمتكلم كما سبق قوله والمتبادر من الكلمة
هي المصرحة لان الاصلية والتبعية من اقسام المصرحة لا المكنية
فلا يرد ما قاله العصام من انا لم نجد التصريحية الى التحقيقية
التقييد بالمصرحة في كلام غير المصنف قوله حقيقة او حكمًا والمراد
به التخييلية اذ قسموا التصريحية الى التحقيقية والتخييلية فيه نظر
لانه تقسيم آخر لمطلق الاستعارة مخصوص بالسكاكي باعتبار

لمطلق الاستعارة

قسمة الثاني له ولا يسلمه الجمهور بهذا الاعتبار مع ان التخييلية
عندهم من اقسام المجاز العقلي كما سيجيء قوله فلا يصدق التعريف
اي تعريف المجاز المفرد على الاستعارة المكنية بناء على هذا المتبادر
من التعريف ولكون الاصلية والتبعية من اقسام المصرحة والآن
ينقسم المجاز المفرد الى المجاز المرسل والاستعارة مطلقاً فيه نظر
اذ المكنية تنقسم اليهما عند التحقيق كما تنقسم الى المفرد والمركب
على ما يجيء قوله وههنا بحث اي نقض بالترديد على تعريف المجاز المرسل
والاستعارة المصرحة التي حصلتا من التقسيم وهو ان اريد بالمشابهة
المشابهة المعتبرة بكونها اخص اوصاف المشبه به واشهرها يلزم
ان يكون تعريف المجاز المرسل غير مانع عن اغياره لشموله على المجاز
بالمشابهة الغير المعتبرة مع انه لم يقل به احد فيه نظر لان علاقة
المجاز المرسل معدودة والمشابهة مطلقا ليست منها وان سلم
انها على طريق المفهوم المخالف وهو غير معتبر عندنا فتدبر وان اريد به
المشابهة مطلقا على ما هو المشتهر يلزم ان يكون تعريف الاستعارة
شاملاً للمجاز الذي كانت علاقته مطلق المشابهة واللازم
باطل اذ قد صرحوا بانه يجب وجه الشبه في الاستعارة اخص
اوصاف المشبه به واشهرها اجاب الشارح بمنع الملازمة الاولى
بانه لابد في النقض من تحقق مادة النقض والمجاز بالمشابهة
الغير المعتبرة غير متحقق اقول هذا البحث غير وارد عن اصله فلا يحتاج
الى هذه التكلفات فافهم قوله على ان التعريف ضمني لا قصدي
فلا يشترط فيه المساوات فيه نظر لان عدم اشتراط المساوات

عند المتاخرين

عند المتاخرين انما هي في التعريف اللفظي والاعتباري لا في الضمني
ودخله في احدهما غير بين فتبين الفريدة الثانية في تقسيم
الاستعارة المصرحة الى الاصلية والتبعية عند الجمهور على تحقيق
اهل المعاني واما على تحقيق اهل الاصول فلا بد تاخير مبحث الاستعارة
التبعية عن مبحث المجاز هكذا قيل قوله ان كان المستعار اسم جنس
واختلفوا فيه هل هو موضوع للماهية المطلقة اي الماهية من حيث هي هي
كما عند اهل المعاني او للماهية المقيدة بالوحدة المطلقة اي الفرد المنتشر
كما عند اهل الاصول وقيل بعضهما عندهم كما في تعريف المعرفة والنكرة
واختار السيد السند الاول حيث زيف القول بانها موضوعة
للفرد المنتشر لكن اختار في الحدث المعتبر في المشتقات كونه
موضوعة للفرد المنتشر مع انه اسم جنس قوله وهو اي اسم الجنس
عند اهل المعاني ما دل على نفس الذات وهي ما يحتمل المفهوم الكلي
والافراد فلهذا قال الصالحة لان يصدق على كثيرين قوله من غير
اعتبار وصف من الاوصاف صفة كاشفة لتحقيق تعريفه عند
اهل المعاني لان اسم الجنس عندهم موضوع للماهية المطلقة من
حيث هي هي اي المأخوذة بلا شرط اصلا كما سبق لكن الظاهر
انه يحترز به عن الاستعارة التبعية لان الاستعارة في الصفات
تبعية اي في الصفات الحقيقية التي هي الصفات المشتقة
تخرج به الصفات المشتقة كضارب ودخل فيه الصفات
الجامدة المشتهرة كحاتم لكن لما كان الظاهر من الاوصاف
ما يعم الحقيقية والحكمية فسره بقوله اي اسما غير مشتق

ليدخل فيه الاعلام الجامدة المشتهرة بصفة كحاتم ومادر
الاول مشتهر بالجود والثاني بالبخل قيل الخ هذا التعريف لا يشمل
المصدر مع انه اسم جنس فالاستعارة فيه اصلية كما قاله المصنف
بعد جريانها في المصدر اجيب بان هذا التفسير مغن عنه الا انه يخرج
به المشتقات ويدخل فيه البواقي تدبر قوله فيدخل فيه اي في تعريف
اسم الجنس عند اهل المعاني الصفات الكلية فيه نظر لان الصفات
لان الصفات لا تتصف بالكلية لدلالتها على النسبة الغير
المستقل بالمفهومية كالفعل فلهذا كانت استعارتها تبعية
لا لتبعية الصفة بموصوفها رد بان المعاني الكلية لا بد في كل من الاستعارات
لادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لكن الصفات على اطلاقه
ليس على ما ينبغي لان الاستعارة في الصفات الحقيقية المشتقة
تبعية وفي الصفات الحكمية الجامدة اصلية فالمراد به الصفات
الحقيقية كما اشرنا اليه قوله فلا نقض بالعلم الشخصي كما ذهب به
العصام لكن الاصح الحق احق بالاتباع بناء على ان الاستعارة
يقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان
وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او غيره جاز استعارته
والا فلا وتاويل المصدر بالحقيقي والحكمي تكلف جدا قوله
ليس مما عرف انما لم يكن مما عرف لو كان تقسيما للمستعار
لا للاستعارة وليس كذلك فافهم قوله الاصل ههنا
بمعنى المصدر لا بمعنى المشتق اي بمعنى الابتناء لا بمعنى
ما يبتني عليه كالاستعارة والمستعار فيه نظر لانه سيجيء.

من الشارح

من الشارح فيكون استعارة اسم الجنس اصلا بمعنى ما يبتني
عليه الاستعارة فافهم والاصل يجيء بمعنى ما يبتني عليه الشيء
وبمعنى الراجح والغالب وبمعنى القاعدة وبمعنى الدليل فالمراد
هنا المعنى الاول فتأمل قوله ولئلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه
هذا انما يلزم لو كان الاصل بمعنى المصدر اي نسبة الاستعارة
الى الاستعارة لا بمعنى المشتق اي المستعار فح يلزم نسبة
الاستعارة الى المستعار فلا محذور وفيه هذا على تقدير كون
يائهما نسبية لا مصدرية فافهم قوله في نفس مصدره فقط
اي مادته لا في هيئته وهو الحدث لا الزمان لان الافعال والمشتقات
تدلان بمادتهما على الحدث وبهيئتهما على الزمان والمجموع المادة
والهيئة على النسبة وفيه اشارة الى ان الحدث المعتبر
في الافعال والمشتقات موضوعة للماهية المطلقة من
حيث هي هي كما عند صاحب المفتاح لا للماهية المقيدة
بالوحدة المطلقة كما عند السيد على ما سبق قوله لما ذهب
اليه السيد السند والعلامة عضد الدين حيث جوزا الاستعارة
التبعية في الهيئة الزمانية قوله كاستعارة لفظ المصدر
الواقع في الزمان الماضي الخ يعني ان الاستعارة في الهيئة
بتبعية المصدر المقيد بالزمان فيصح تشبيه احد المصدرين
بالاخر ايضا لذلك التقييد فيستعار احدهما للاخر اما
لو استعير في الهيئة استقلالا بان يستعار هيئة الماضي
الموضوع للزمان الماضي للزمان المستقبل كما يجيء فح لا يكون

استعارة المشتقات بتبعية المصدر بل لا يكون تبعية
اصلاً لان تبعيتها انما هي بمصدرها كما قاله المصنف بعد جريانها
في المصدر كما سبق **قوله** حيث جوز الاستعارة في النسبة
وهي مجاز عقلي والمجاز العقلي مجاز مرسل عند بعض واستعارة
عند الجمهور لكنها استعارة تخييلية عند السلف وحكمية
عند الخطيب وقرينة المكنية عند السكاكي لانه انكر المجاز العقلي
بجعله قرينة للمكنية يعني جعل السكاكي الاستعارة التبعية هي
المجاز العقلي قرينة للمكنية فكانت قرينة المكنية عنده قد تكون هي
المجاز العقلي وقد تكون الاستعارة المصرحة التخييلية التي هي
قسم من المجاز اللغوي عنده فاحفظ **قوله** ويمكن تطبيقه
اي تطبيق مراد المصنف في المصدر لما ذهب العلامة العضدية
اليه اي الى ذلك الشيء من تجويزه الاستعارة في النسبة
ايضاً اي كما يمكن تطبيق مراده لما ذهب اليه السيد السند من تجويزه
الاستعارة في الزمان بانه يجوز ان يكون مراده اعم من ان
يكون باعتبار المادة او باعتبار الهيئة او باعتبار مجموعهما فان الاستعارة
في الفعل متصور في كل واحد من المادة والهيئة والنسبة على
ما ذكره العلامة في الفوائد الغياثية لكن استعارة النسبة في
هزم الامير الجند بل في رحمه الله خفي فضلاً عن تبعيته للمصدر
المراد به المادة والصورة جميعاً فلهذا اعتبر بالامكان في قوله ويمكن
قوله يعرف ذلك اي تطبيق كلامه لما ذهب اليه العضد بادنى
تامل بان يكون مراده بقوله في المصدر اعم من المصدر باعتبار المادة

والهيئة

والهيئة جميعاً لا بان يراد بالنسبة النسبة الانشائية والاخبارية
فيستعار احدهما للاخر كما في فليتبوأ مقعده من النار لان
استعارة النسب الانشائية للاخبارية وعكسها من المجاز
المركب على ما سيجيء في الفريدة السادسة والاستعارة
المذكورة هنا من اقسام المجاز المفرد قيل في هزم الامير الجند
تصريح لما في انواع النسبة من النسب فيكون مجازاً عقلياً
لا استعارة تبعية اجاب عنه العصام بان هذه المناقشة مع
العلامة العضدية ليس الا في المثال اما لو قطع النظر عنه فالحق
مع العلامة اقول عد العلامة المجاز العقلي من الاستعارة
التبعية حيث جوز الاستعارة في النسبة باعتبار تبعيتها للمصدر
كما تقدم سواء صح انواع النسبة اولا كالسكاكي انكر المجاز العقلي
وجعله قرينة للمكنية **قوله** بان يستعار هيئة الماضي الموضوع للزمان
المستقبل فح لا تبعية للمصدر مع ان الاستعارة في المشتقات
انما هي بتبعية مصدرها كما سبق فلهذا قال يمكن وان اعتنى بشانه
اولاً بقوله اعلم فافهم **قوله** على معنى انه يجري فيه ابتداء
يعني ان هذا العطف يوهم انه يجري في المتعلق ثانياً اذ الجريان
في اللفظ المذكور بعد جريانها في المصدر فكذا الجريان فيما عطف
عليه دفعه بقوله على معنى انه اي الاستعارة يجري فيه اي في
متعلق معنى الحرف ابتداء بان يجري في التعليل والابتداء
مثلاً وفي مدخولاتها وفي ما يتعلق بها ثانياً بان تكون هذه المعاني
المطلقة مشبهاً بها ومستعاراً منها ومدخولاتها مشبهاً ومستعاراً لها

قال سعد الدين فى التلويح شبه مدخولاتها وما يتعلق بها بهذه
المعانى المطلقة كما فى لدوا للموت بان شبه ترتب الموت
على الولادة بترتب العلة الغائية على معلولاتها الذهنية ثم
استعير اسم المشبه به اى ترتب العلة الغائية على معلولها
للمشبه اى لترتب الموت على الولادة ثم استعمل فى المشبه
اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التى هى المشبه به
فجرت الاستعارة اولاً فى العلية والغرضية وبتبعيتها فى اللام
وصارت اللام بواسطة استعارتها لما يشبه العلية بمنزلة
الاسد المستعار لما يشبه الهيكل المخصوص انتهى اقول فيه
بحث من وجوه اما اولاً فلان الاستعارة غير جار فى متعلقات
معانى الحروف بل الجارى فيه التشبيه على ما صرح به التفتازانى
ههنا بان شبه ترتب الموت على الولادة بترتب العلة الغائية
للفعل عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على
ترتب العلة الغائية الخ ولئن سلم انه يجرى فيها الاستعارة
كما اشرنا اليه ليجرى فى الاعتبارات مع ان الاستعارة ليست
من الامور الاعتبارية فتأمل واما ثانياً فلان قوله ثم استعمل فى
المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة غير مسلم
لان استعماله فيه انما يكون بعد الاستعارة من معنى آخر كالاسد
المستعار من الحيوان المفترس للرجل الشجاع فلا يتفرع عليه
قوله فجرت الاستعارة اولاً فى العلية والغرضية وبتبعيتها
فى اللام الخ واما ثالثاً فلان قوله فجرت الاستعارة غير مسلم

لما سبق

لما سبق فضلاً عن ان يجرى فيه اولاً وفى اللام ثانياً فلا تصير
اللام بواسطة استعارتها لما يشبه العلية بمنزلة الاسد المستعار
لما يشبه الهيكل المخصوص فلهذه الاعتراضات عدلنا عنه وحققنا
بتحقيق آخر كما سيجئ وارجو من الله العفو عن هفواتنا وزلاتنا
اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولاساتذتنا **قوله** وبهذا اشارة الى قوله
لجريانها فى اللفظ المذكور مبتدا وقوله وجه التسمية خبره اى
قوله لجريانها فى اللفظ المذكور بيان وسبب لتسمية الاستعارة
فى الافعال والحروف والمشتقات تبعية صراحة ويعرف منه
ضمنا اى من وجه تسميتها تبعية وجه تسميتها اى الاستعارة
فى المصدر وفى متعلق معنى الحرف اصلية وما فى العصام مطابق
لما فى المتن حيث قال يعرف وجه اصالتهما بعد معرفة وجه
تبعيتهما مع انه يفهم من عبارة الشارح انه نشاء منه
فافهم **قوله** ويمكن ان يجعل قوله لجريانها الخ وجهاً صراحة
لهما اى لكون الاستعارة اصلية وتبعية لكن المقام يأباه
وان طابق ما فى المتن كما قاله العصام **قوله** اما الثانى اى كون الاستعارة
فى الافعال والحروف والمشتقات تبعية فظاهر عن دليله
بقوله لجريانها فيها بعد جريانها فى المصدر الخ **قوله** واما الاول
اى كون تسمية الاستعارة فى المصدر ومتعلق معنى الحرف
اصلية فلان المصدر ومتعلق معنى الحرف اسم جنس
وكل استعارة فى اسم الجنس اصلية فالاستعارة فيهما
اصلية نعقوله فيكون الاستعارة فى اللفظ المذكور موقوفاً الخ

اشارة الى تحقيق ما يعرف منه والى بيان الكبرى المطوية
وقوله فيكون استعارة اسم الجنس اصلا بمعنى ما يبتنى عليه
اشارة الى تحقيق معنى الاصل ههنا والى تزييف ما سبق
عليها اشرنا والى النتيجة المذكورة فافهم **قوله** لا يوجد وجه
التسمية فى جميع افراد المسمى هذا التحقيق لما ذهب اليه السيد الشريف
فى شرح المفتاح من ان جريان الاستعارة فى الاجناس
اكثرى وفى الاشخاص اذا اشتهر لكن كلام المصنف على عمومه
وان خصص دليله فتدبر **قوله** وجه الجريان المذكور فى قوله
بعد جريانها فى المصدر ومتعلق معنى الحرف بان يقال الاستعارة
جارية فيهما دون فى معانى الافعال والحروف والمشتقات لان
الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او موصوفا بكون المشبه مشاركا بالمشبه به
فى وجه الشبه وهذه الموصوفية انما تصلح للمصادر ومتعلقات
معانى الحروف دون معانى الافعال والحروف فينتج ان الاستعارة
جارية فيهما دون معانى الافعال والحروف وهذه الكبرى نظرية
دليله ان المصادر ومتعلقات معانى الحروف من الامور المتقررة
الثابتة دون معانى الافعال والحروف فيه نظر لان اثبات
بهذا الدليل ان الاستعارة غير جارية فى معانى الافعال والحروف
اصلا لا اصالة ولا تبعا مع انه ليس كذلك فالتقريب
غير تام قيل ان المشابهة هى مشاركة امر لامر فى معنى
لا يجرى فى الحروف فلا يجرى فيه الاستعارة لان المشابهة مبناها

اجاب عنه

اجاب عنه سعد الدين بانه يكفى فى استعارة الحروف التشبيه
بين معانى المتعلقات فيحصل به المشابهة بين معانى الحروف
فلا حاجة الى اعتبار الاستعارة فى متعلقاتها **قوله** الامور
المتقررة الثابتة فيه نظر لان الثابتات عندنا هى الامور
الموجودة وان عممها المعتزلة الى الممكنات المعدومة والاستعارات
على ما سيجئ من الامور الاعتبارية فكيف يكون مبناها من الثابتات
اجيب بان المراد بالامور الثابتة ههنا الذوات والصفات
الثابتة واليه اشار الشارح بقوله كقولك جسم ابيض وبياض
صاف ويقال لها الحقائق عند اهل هذا الفن فتفطن **قوله**
وفيه نظر اى فى وجه الجريان او فى وجه عدم صلاحية معانى
الافعال لتلك الموصوفية بواسطة دخول الزمان فى الافعال
وعروضه للصفات المشتقة وهو كونها متجددة **قوله** لانه
منقوض بتخلف حكم المدعى بان يقال الصفة المشبهة وما اشتق
هى منها من الافعال كحسن وحسن الزمان داخل فى مفهومها
وعارض لها وكل ما هو شانه كذا لا ينتج انه متجددة حتى
ينتج انه لا تصلح لتلك الموصوفية لان فيها معنى الثبوت هذا
هى تخلف حكم المدعى ولو بالواسطة فافهم **قوله** وايضا المصادر
كالصفات المشتقة يعرض له الزمان وكل ما يعرض له
الزمان متجددة غير متقررة وكل ما هو كذا لا تصلح لتلك
الموصوفية وكل ما هو لا تصلح لتلك الموصوفية لا تجرى
فيها الاستعارة الاصلية مع ان استعارة المصدر

اصلية فقس عليه ما باقي الاعتراضات المذكورة في المطول
فتأمل **قوله** لانا نسلم ان المتجدد لا يتصف بصفة هي وجه الشبه
او مشاركة المشبه للمشبه به في وجه الشبه فلا يستند
بقوله كيف وهو متصف بالتجدد مع انه رد بان التجدد نفسه
على انه غير معتبر ههنا لانه ليس من الاوصاف المتقررة الثابتة
كالبياض والسواد في الرومي والزنجي **قوله** واعترض عليه اي
على الجريان المذكور ايضا اي كما اعترض على وجهه بان هذا
الدليل غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لان هذه
الاسماء تصلح للموصوفية بوجه الشبه الخ لكونها من الامور الثابتة
وكل ما هو شانه كذا فاستعارته اصلية مع ان استعارة
الصفات المشتقة تبعية **قوله** وقد يقال في جوابه ان المقصود
الاهم في نفسه من الصفات المشتقة هو المعنى القائم بالذات
فلهذا اعتبروا في الاسماء المشتقة بالصفات حيث عرفوها
بما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود الاهم لا نفس الذات
لان الذات خارج عن معاني المشتقات على ما حققه السيد السند
فضلا عن اسم الزمان والمكان والآلة وهو ظاهر من كلام
سعد الدين في المطول فتأمل **قوله** ينبغي ان يعتبر التشبيه
فيما هو المقصود الاهم وبهذا الاعتبار تكون استعارتها تبعية
والا فكل لفظ دال على الذات يلزم ان يكون استعارته تبعية
وليس كذلك **قوله** فليتأمل وجهه ان اسم الزمان والمكان والآلة
ليست كالمشتقات فلا يدعى المعنى القائم فيها فافهم **قوله** فيه

ردّ على الخطيب

ردّ على الخطيب بل فيه ردّ لاقوال اربع الاول ما اشتهر من
ان متعلق بعض معاني الحروف كالجارة هو الافعال وما في
حكمها والمشتقات الثاني ما ذهب اليه الخطيب من ان متعلق
معنى الحرف مجروره ومدخوله واشار الى ردهما بقوله ما يعبر به
عنه اي متعلقات معنى الحرف التعبيرات لا المجرورات ولا المشتقات
الثالث ما اختاره السيد الشريف وتبعه الجامي من ان متعلق
معنى الحرف يغاير لمعناه الكلي المستقل بالمفهومية لان تعقله
لازم للمفهوم الكلي على ما في الفوائد الضيائية ورده المصنف بقوله
من المعاني المطلقة لانه بيان لما فمتعلق معنى الحرف والمفهوم
الكلي متصادقان لا متغايران الرابع ما ذهب اليه صدر الشريعة
في التوضيح من ان متعلقه معنى آخر لازم له كالتعقيب للتعليل
من ان التعليل يستعار اولا للتعقيب لكونه لازما للتعليل فيراد
بالتعليل التعقيب اعم من ان يكون تعقيب المعلول للعلة او غيره
ثم بواسطة ذلك يستعار لام التعليل للتعقيب كما يستعار
لفظ الاسد للشجاع اعم من ان يكون سبعا او انسانا
ورده سعد الدين في التلويح ردا صريحا واشار المصنف الى
رده ضمنا اي في ضمن المثال الجزئي بقوله كالابتداء في من
ونحوه واما ما اختاره المصنف فهو ما اختاره السكاكي في
المفتاح من ان المتعلقات المراد بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها مثلا قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه المعاني ليست

مطلب الاقوال الاربع في معاني الحروف

معاني الحروف لكونها معان مستقلّة بالمفهوميّة والّا لما كانت
مستقلّة حروفاً بل اسماء وانّما متعلقاتها المعاني انها اي اذا افادت
هذه الحروف معان يرجع تلك المعاني الى هذه بنوع من الاستلزام
لان معاني الحروف معانٍ مخصوصة وهذه المعاني عامّة والخاص
يستلزم العام انتهى قيل عليه انّ معاني الحروف يرجع الى هذه
المتعلقات بنوع من استلزام الخاص للعام كلفظة في مثلاً
موضوعة لمعنى اشتمال الدار على من فيها والظرفية لازمة لها
وكذا وكذا اللام موضوعة لترتّب الاثر والتعليل لازم له ونفس
عليها ما عداهما وهذا الاستلزام لا ينبغي في هذا المقام من ان الاستعارة
جرت اوّلاً في العليّة والغرضيّة وبتبعيّتها في اللام فاقول انّ التحقيق انّ
التبعية استعارة الحروف تبعاً لاستعارة المشتقات
وهذا الذي وعدناه فيما سبق وهو انّ الاستعارة تجري اوّلا
في المتعلقات وبتبعيّتها تجري في معاني الحروف مثلاً في اللام
تجري اوّلاً في ترتّب العلّة الغائيّة على معلولها بانه شبه بترتّب
المعلول على علّتها ثم تجري بواسطتها في اللام الموضوعة للتعليل
اي الترتّب المعلول على العلّة هي العلّة الخارجيّة ثم استعير اللام
الموضوعة للعلّة الخارجيّة للعلّة الذهنيّة متعلق لاستعير هي ترتّب العلّة على المعلول
وبهذا اندفع ما يقال من انّ هذا الاستلزام لا ينبغي في هذا المقام فانهم
فانه من مجازات الاوهام **قوله** لانه انكر التبعية سند لمنع السكاكي
تقسيم الاستعارة الى الاصلية والتبعية فالانكار مبني على الرجحان
لا على البطلان **قوله** والجواب عنه اي عما ذهب اليه السكاكي

في ردّ التبعية الى المكنية بجعلها قرينة للمكنية من انه قد صرّح بانّ نطقت
مثلاً مستعار للامر الوهمي فيكون استعارة في الفعل والاستعارة
في الفعل تبعية فيلزم عليه القول بالاستعارة التبعية على ما سيجيء تمامه
وعليه **الفريدة الثالثة** في بيان تقسيم اخر مخصوص بالسكاكي
باعتبار قسمه الثاني اي التخييلية **قوله** ولا يسلمه الجمهور بهذا الاعتبار
اي باعتبار قسمة التخييلية لانه تشبيه الموجود بالمعدوم الموهوم
كانياب الاغوال واظفار المنية قيل انّ تضمنه اعتباراً لطيفاً يعتبر الا انه
خلاف الظاهر فلا بدّ من تصريح اداة التشبيه حتى يلاحظ ذلك الاعتبار
اللطيف وبقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر فالظاهر في الجواب
انه ليس من تشبيه الموجود بالمعدوم بل عكسه وهو مقبول اذ العلوم
العقلية مستفادة من الحواس **قوله** موجوداً في حسٍّ او عقلٍ
يعني انّ التحقق بمعنى الوجود والثبوت وانتصاب حسّاً او عقلاً
على الظرفية لا على التمييزية والوصفية وانّ الكن هما والموجود في
الحسّ امّا صور الجزئيات الصّرفة فيراد به الحسّ الظاهر وهو
المتبادر هنا على ما سيجيء او صور المحسوسات الظاهرة فيراد به الحسّ
المشترك او صور المحسوسات الباطنة فيراد به الوجدانيات
او المعاني الجزئية فيراد به الوهم كلها يحتمل الآن بقرينة مقابلة هذا
بناءً على ما اثبتوا احكاماً اخر غير العقل كالحسّ المشترك والقوى الباطنة
عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة التي تنعكس في كلّ منها ما ارتسم في
الاخرى وكذا القوى الوهمية لانها سلطان القوى والموجود
في العقل امّا صور الكليات الصرفة كالاوليات والفطريات والطبيعيات

او الكليات المأخوذة من الجزئيات كما في البديهيات الخفية والاستقرائيات
فعلى هذا ينحصر المدرك في الحس والعقل هما قوتان للنفس الناطقة
على مذهب المتكلمين جزء انهما متغايران كما عند الحكيم قد سبق منا
تحقيقه فتدبر **قوله** من حق اذا ثبت اي وجد في الخارج اذ
الثبوت بمعنى الوجود عند المتكلمين فهو يعم التصورات والتصديقات
يقال هذا حق بمعنى ثابت في الواقع سواء كان تصورًا او تصديقًا
ومنه السحر حق او ثابت متعين ومستقر في الخاطر اي في القوة
المفكرة بحيث يزول الاضطراب عنه على ما سيجيء في تحقيق معنى
الاستعارة بالكناية فيكون المراد بالحس والعقل القوة المتصرفة
لانها بنيتها بل يحتمل انه من حق او من حققت الشيء فلهذا لم يعتبره
الشارح هنا فتأمل **قوله** او معلومًا متيقنًا بناء على ان المدرك
هو العقل كما عند الحكيم اما بواسطة حس كما في الكليات المأخوذة
من الجزئيات مطلقًا او بلا واسطة اصلًا كما في الكليات الصرفة
قوله من حققت الشيء من باب التفعيل بمعنى التحقيق وهو في
اللغة بمعنى الايجاب والتصديق لانك اذا قلت حققته اي
اوجبته وحققت قوله اي صدقته بالبداهة او بالنظر فقوله
اذا كنت منه على يقين تخصيص بلا مخصص لان اليقين
قسم من التصديق قبيل العلم العقلي من البراهين وهو مركب
من مقدمات يقينية فيختص باليقين وعلى اي تقدير اذا
اخذت من حققت الشيء يختص بالتصديق لا يشتمل التصور
كما سبق ففي قوله ان كان المستعار متحققًا مسامحة لان

المستعار له

[illegible]

لان المستعار له تصور ولا يتعلق له تصديق مع ان اليقين
اعلى مراتب اليقين فافهم **قوله** بل في حس باطن قد حقق
السيد السند في شرح المفتاح ان للتخييل استعمالات يطلق
على التمثيل بالامور المفروضة وعلى فرض المعاني الحقيقية وعلى
قرينة الاستعارة المكنية **اقول** التخييل في اللغة ايقاع في الخيال
هي خزينة الحس المشترك وقد يراد به الحس الباطن اي
الوجدانيات وقد يراد به القوة المتصرفة دون تصرف عقلي
بل تستعملها الوهم فتسمى متخيلة فلهذا قال بواسطة القوة
الوهمية وهي حاكم اخر دون العقل كما بينا انفا وهي تدرك
المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات وقد تدرك صور المحسوسات
وقد تدرك صور المعقولات المخترعة من المحسوسات وقد
تطلق تدرك صور المعقولات الصرفة اي المخترعة من عند
نفسه ولا وجود له في نفس الامر اصلا وهو المسمى
بالخيالات المعروفة في التركي بالخليا التي لا وجود لها وتحكم
عليها باحكام المحسوسات كادراك انسان ذي راسين
او لا راس له لان من شانها اي القوة الوهمية اختراع الامور التي لا وجود لها
وتحكم عليها باحكام المحسوسات فلذلك يخطئ فيها لان حكم الوهم
لا يكون في الجزئيات بل في المعاني فلا جرم كان حكمه في الجزئيات
مشوبًا بالشوائب الحسية والتخيلات وهو المراد هنا وفي قرينة
المكنية ايضًا كاختراع الاظفار للمنية التي ادعى انها سبع وكذا
في باب التشبيه بخلاف العقل فان حكمه مجرد عن الشوائب

الحسية وانما الغلط فيه لمعارضة الوهم اياه فلذلك لا يكون
العقل جازمًا في حكمه بخلاف الوهم فلا توهم حفظنا الله تعالى واياكم
الفريدة الرابعة في تقسيم الاستعارة المطلقة الى الاقسام
الثلثة صريحًا والى الاربعة ضمنًا وانما قيدنا الاستعارة بالمطلقة
لان التقييد بالمصرحة سيرد عليه ومالَه من الشارح **قوله** كون الثاني
عين الاول سواء كان الاول معرفة او نكرة كما هنا حيث قال في اول
التقسيم والا فاستعارة مصرحة **قوله** ويخدشه اي تقييد الاستعارة
بالمصرحة قوله في آخر الفريدة ولا قرينة المكنية ترشيحًا لانه يوهم
ان هذه الاقسام الثلثة قسم للمكنية ايضًا **قوله** من المصرحة
والمكنية ولا بد من التعميم لقرينة المكنية لانه مجاز عقلي عند الجمهور
ولغوي عند السكاكي وكذا لا بد من التعميم للتشبيه والمجاز المرسل
لان الترشيح مثلا كما يكون موضوعًا لمفهوم مشترك بين المصرحة
والمكنية كذلك مشترك بين التشبيه وبين المجاز المرسل على ما
سيجيء في اخر الفريدة قال العصام في ذلك المقام ان تخصيص
الترشيح بل تخصيص ما زاد على القرائن بالمصرحة والمكنية مجرد اصطلاح
اما في الواقع فيعم ما ذكرنا انفًا فلا يلزم من التخصيص الاصطلاحي التخصيص
الواقعي فافهم **قوله** لكن يلزم تقسيم الشيء اي الاستعارة المكنية
على تقدير عموم الاستعارة لها مع انه عند المصنف والشارح لا يعمها
قبل تعريفه وهو بعيد جدًا لاقتضائه ثبوت الشيء للشيء قبل المثبت له
مع انه فرعه ولو في الذهن اجيب بان ثبوت الشيء للشيء لا يقتضي
ثبوت ذلك الامر بالذات بل في الجملة على ما بين في محله **قوله** اما كونها

كونها ترشيحًا

قرينة المكنية

ترشيحًا وتجريدًا معًا كما في قوله اي قول الشاعر لدى اي عندي
اسد شاكي السلاح اي نزعه من باب عدا فهو من الاضداد
وقيل تام السلاح هو من ملايمات المشبه مقذف قال العصام
في الاطول والمقذف تجريدًا ان فسر بمن اوقع في الوقايع كثيرًا
واما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كأنه قذف ورمي باللحم فهل هو ترشيح
وان شبه بالاسد انتهى واللبد كناية عن القوة البطيشة
في الرقبة وعدم تقليم الاظفار كناية عن القوة الشديدة في اليد
فهما مخصوصتان بالاسد فيكونان ترشيحًا **قوله** والمراد ما سوى
واحدة من القرائن يعني ان القرائن مطلقا من جنس الملايمات
فلا بد ان يراد بالملايمات ما سوى القرائن لاخراجها ففيه رد على
العصام حيث جعل القرينة الماينعة مما يصير الاستعارة به استعارة
لا من الملايمات وقد جعل البعض القرينة المعينة والشارح
ردهما وجعلهما من الملايمات لا من المصيرات فيه نظر لان الملايمات
اما اوصاف غير الخواص اللازمة او اوصاف اي اوصاف المشبه
او المشبه به سواء كانت خاصة ام لا وسواء كانت لازمة ام لا
على ما سيجيء واما القرينة مطلقا فهي من الخواص اللازمة للمعاني
المجازية كما سبق لان القرينة مما يتوقف عليه المجاز شرطًا كما عند
الاصوليين او شطرًا كما عند اهل المعاني فلا يتحقق الاستعارة الا
بالقرينة مطلقًا قيل ان القرينة من المناسبات المصححة للمجاز
لا الموجبة كالعلاقة اجيب بان المناسب بمنزلة الواجب
عند البلغاء رد بان هذا الوجوب بالنسبة الى المتكلم لا الى القرينة

لان المتكلم البليغ كالمبادي الفياض في رعاية المناسبة الخاصة
فهو يرجح المجاز عند القرينة فالقرائن كلها من الملايمات والمناسبات
لا من الموجبات لعل الشارح اختار كونها من جنس الملايمات فتأمل
في هذا المقام لانه من مجارات الاوهام قوله لكونها اي الاستعارة
مزينة لان الترشيح بمعنى التزيين والباس المستعار مع متعلقاتها
للمستعار له تزيين له ومعنى تقوية المبالغة في التشبيه سيجي
قوله لان التقسيم اعتباري فيه نظر لان الاستعارة واقسامها
ليست من الامور الاعتبارية بل من الامور الحقيقية الموجودة
في نفس الامر وهو ظاهر فافهم قوله والابلغ ههنا من المبالغة
لاشتماله على تحقيق المبالغة الخ قوله او من البلاغة فح فيه مسامحة
يعني ان الترشيح سبب البلاغة وهي يتصف بها الكلام والمتكلم
فالابلغ الماخوذ من البلاغة يحتمل الكلام والمتكلم لا الكلمة مع ان
الاستعارة صفة له فلا يراد من المتكلم الكلمة لانه غير ظاهر
المعنى ولا مانوسة الاستعمال واما من الكلام وان جاز
ان يراد منه الكلمة الا انه ليس بمتبادر فلهذا فيه مسامحة
قيل في وجه المسامحة اسناد ابلغ الى الترشيح مجاز
في الاسناد الى السبب لان حقيقة الابلغية ~~الترشيح~~
انما هي للمستعار كالاسد مثلا ليس للشيء لانه مع قطعنا له
كون المجازات العقلية كلها من قبيل المسامحة يخلو عن تحقيق
المقام فتأمل في معنى الكلمة والكلام قوله دونهما اي دون التجريد
والاطلاق لانه اي المتكلم ادعى فعلى هذا لا يرد قوله فان قلت

لانه

لانه مبني على الادعاء قوله فيه تحقيق واثبات يعني ان
التحقيق بمعنى الاثبات لانه قد سبق انه ايجاب والتصديق
لامر حق اذا ثبت وتقرر كما سيجي في معنى تحقيق الاستعارة بالكناية
اي اثبات لتلك الدعوى بالدليل فكانه قيل الخ فيه اشارة
الى ان هذه الادعاء من تخيلات الوهم كما اشار اليه العصام
في وجه تسمية الاستعارة التخييلية قيل ان المبالغة في التشبيه
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل له فردان
متعارف وغير متعارف على ما يجي في بيان مذهب السكاكي
للاستعارة المكنية لا يختص بالترشيح مع انه لا شبهة ان
ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فليس هذا تحقيقا
واثباتا لتلك المبالغة لانها مبنية على الادعاء المذكور بقوله
ثبت للمشبه ما يختص بالمشبه به الخ عورض عليه بانه جار
في الاستعارة المكنية بعينها لانه ثبت للمشبه ما يختص
بالمشبه به لان الحكم الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به
فيلزم ان يسمى ترشيحا قال فاضل العصام ان وجه التسمية
ليس موجبا للتسمية حتى يتجه ان الزوائد على القرينة ايضا
يشاركها في كونها استعارة تخييلية انتهى اقول ان الامر الذي
اثبت للمشبه من خواصه اللازمة للمشبه به والملايمات لا مطلقا ليست من
الخواص اللازمة فتدبر ما اسلفناك قوله وهو ظاهر الظهور
قد يستعمل في مقابلة الخفا وقد يستعمل في مقابلة المضمر وهو
المصطلح المظاهر واياما كان لا يناسب في هذا المقام لان دعوى

البداهة والظهور لا يسمع خصوصاً في مقام السند مع ان المعلل
يدعيه كذلك ثم تأمل في ذلك قوله وايضا يلزم منه اي من
اثبات المبالغة في التشبيه حالة كما يمنع المدعي بدليل اخر
دون الافحام بالترديد ينقض به كذلك قوله قلت المقدمتان
ادعيتان فان قيل هذا من قبيل اثبات المدعي بدليل اخر دون الا
افحام من وجه مع ان تغيير الدليل والانتقال منه انما يكون
موجها اذا كان المعلل قادراً على اثبات الممنوع بتحرير المدعي
او بعض اجزاء الدليل او شرائطه وانتقل منه الى دليل اخر لغرض
من الاغراض كما في محاجة ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام
قلنا هنا تحرير بعض اجزاء الدليل كالدعوى فافهم الدعاوى
قوله بمعنى اصل الفعل اي وجود اصل الفعل في المفضل
لا في المفضل عليه ففيه مسامحة وهو التفضيل الحقيقي
كزيد افقه من الحمار واعلم من الجدار فتدبر او يكون وجود
اصل الفعل في المفضل عليه تقديريا كالشتاء ابرد من الصيف
والعسل احلى من الخل فافهم ما سبق قوله وفيه ما فيه اي في
الجواب بالنسبة الى كونه ابلغ من المبالغة ما في الجواب
بالنسبة الى كونه من المبالغة اذ ليس في التجريد زيادة
مبالغة بل نقصان فيه لاختلال الغرض من الاستعارة بسبب
ذكر ملايم المشبه وهو الادعاء المذكور واثبات هذا الدعوى
بذكر ملايم المشبه به كما سبق لا المشبه مع ان التفضيل الحقيقي
والتقديري من اقسام الزيادة الحقيقية والكلام في الزيادة الاضافية

فتأمل

فتأمل فلا تغفل قوله في مفهومها اي في مفهوم الاستعارة هي
القرينة المانعة فكيف تعد القرينة من الملايمات التي هي تنفك
المنفكة عن الاستعارة والقرينة من الخواص اللازمة كما سبق
فتدبر قوله يرمي اي من شأنها ان يرمي لان القرينة هي الخواص
اللازمة كالضحك بالنسبة الى الانسان قوله فيه مسامحة
اي في قوله قرينة المصرحة مسامحة بترك المضاف اي استعارة
وكذا الاستعارة المكنية فالمسامحة بمعنى ترك الاحتياط مع القدح
عليه على ما عرفه العصام في حاشية التصورات لا بمعنى عدم التبادر ولا بمعنى
ترك القرينة فافهم الفريدة الخامسة في بيان الترشيح
بانه يجوز ان يكون باقيا على حقيقته ويجوز ان يكون مجازا مرسلا
قوله اي ما به الترشيح اي الشيء الذي بسببه التزيين
للمستعار وهو قوله له لبد اظفاره لم تقلم لما كان الترشيح
في الاستعارة من احوال اللفظ اضرب عنه فقال بل لفظ ما به
الترشيح فيه نظر لان الاستعارة لا تكون الا بين المفهومين بل التشبيه
كذلك تأمل قوله لا فائدة فيه اي في قوله تابعا للاستعارة
فيه نظر اذ معناه تابعا في التعبير اي فيما عبر به عن المستعار له
وهو المستعار لانه تعبيرات للمستعار له كالاسد يعبر به
عن الرجل الشجاع فقوله له لبد اظفاره لم تقلم تزيين الاسد
المعبر به عن الشجاع على ما اشار اليه العصام بقوله في الذكر للتعبير
عن الشيء فالاستعارة بمعنى المستعار وانما قال تابعا للاستعارة
ليكون مناسبا للقوم ولا يقصد به الا تقويتها لان التقوية انما تكون

للاستعارة لا للمستعار فظهر من هذا فائدة قوله تابعًا للاستعارة
فلا تستتر في هذا الفن قوله لانه لو لم يكن باقيًا على حقيقته
بان يكون استعارة مصرحة او مجازًا مرسلًا بل كناية لم يكن
تقوية لها لكن التالي باطل لان المقصود هو التقوية والمقام
مثله فثبت انه كان باقيًا على حقيقته فيه نظر لان هذا مخالف
لقوله يجوز ان يكون مجازًا مرسلًا قيل اشار الى دفعه بقوله وهذا
اولى قوله ويحترز به اي بقوله ولا يقصد به الا تقويتها عن الاحتمال
الثاني هو جواز كونه مستعارًا من ملايم المستعار منه ويحتمل
الاحتمال الاول والثاني في الشرح قوله وهذا اولى اي كون
قوله ولا يقصد به الخ قيدًا احترازيًا اولى من كونه قيدًا وقوعيًا
وبيانًا للواقع لان الاحتمال الاول هو كونه باقيًا على حقيقته
ينافي الاحتمال الثاني وهو كونه مستعارًا الخ بحسب الظاهر بل
بحسب الواقع قوله يخرج الترشيح عن ان يكون ترشيحًا
لانه جعل من ملايم المستعار له قال العصام يبعد شموله لذكر
ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به وكان المصنف اخذه مما
ذكره العلامة التفتازاني في المطول تبعًا لصاحب الكشاف
قوله ولو سلم مدار التسليم كونه من ملايمات المستعار منه
في الذكر فاعترض عليه بانه يثبت للمشبه ما يختص بالمشبه به
في الذكر فكان الترشيح ابلغ للاشتمال المذكور فقوله المبني على
ما ينبغي لا على ما ينبغي فافهم قوله لكان احصر لطي ملايم المستعار منه
لشموله واشمل لشموله الحقيقة والمجاز المرسل والكناية اجيب

بانه مراد

بانه مراد المصنف ليس ما هو الحصر بل بيان ما هو الظاهر
ويؤيده قوله ويجوز قال المصنف ويحتمل الوجهين بل الوجوه
كما سبق قوله تعالى فانه يحتمل واعتصموا بحبل الله جميعًا حيث
تعليل لقوله يجوز ان يكون باقيًا على حقيقته ويجوز ان يكون مستعارًا
او ظرف للوجهين استعير على طريقة الاستعارة المصرحة
الحبل للعهد لمشابهة العهد بالحبل في كونه وسيلة لربط شيء
بشيء قال العصام الاعتصام هو التمسك بالحبل لا مطلق التمسك
واليه اشار المصنف بقوله او مستعارًا للوثوق بالعهد على طريقة
الاستعارة التبعية المصرحة واستعير الحبل للعهد على طريقة الاستعارة
الاصلية وقرينتهما اضافة الحبل الى الله تعالى فكل من الاستعارتين
ترشيح للآخر وانه رده الشارح بقوله وذكر الاعتصام ترشيحًا
اقول الاعتصام هو التمسك مطلقًا وهو مختار المصنف حيث
ذكر الاعتصام مطلقًا فشبه الوثوق بالتمسك المطلق فاستعير
للوثوق فمعنى اعتصموا اثقوا واستعير الحبل للعهد فمعنى اعتصموا
بحبل الله ثقوا بعهد الله ولا يحتاج الى التجريد او الى التكلف
البعيد فافهم قوله وههنا شيء اي في احتمال الوجهين معارضة لها
وهو ان وجد الخ فهنا قياس مؤلف من صغرى المنفصلة المطوية ومن
كبرى المتصلة المذكورة بقوله ان وجد وان لم توجد الخ تقريره اما
ان توجد ههنا قرينة مانعة عن ارادته او لم توجد ان وجد فلا مجال
للوجه الاول وان لم توجد فلا مجال للوجه الثاني فينتج لا مجال لاحتمال الوجهين
فقوله فالصواب تفريع على هذه النتيجة قوله في مادتين احدهما لكونه

باقياً على حقيقته وثانيهما لكونه مستعاراً قوله ويمكن ان يجاب
عنه بمنع تقريب دليل المعارض او بمنع كبراه وهو الظاهر قوله وجود
القرينة محتمل ههنا لا قطعي وكذا عدمه وهذا القدر يكفي في احتمال
المجاز والحقيقة رد بان الحقيقة والمجاز ليسا مبنيين على الاحتمال
وان القرآن من الشواهد فكيف تكون المناقشة في المثال فافهم
الفريدة السادسة في بيان المجاز المركب وهو المطلب الاعلى والمقصد
الاقصى من علم البيان على ما قاله العصام في هذا المقام قوله هذا اوان
الفراغ اوان على وزن زمان لفظاً ومعنى جمعه اونة كزمان وازمنة
والزمان غير موجود عند المتكلمين فكيف يكون اوان الفراغ فافهم
قوله ترك ههنا الابحاث السابقة هي تقسيم المجاز المركب الى اقسام السابقة
كتقسيم المفرد اليها فتذكر قوله نعم في بعضها تكلف وهي كون الاستعارة
المكنية مركبة كالمصرحة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروها وفي
وقوعها في كلام البلغاء تردد لكن المصنف قال في حاشيته هنا قد ظفرت
بعد حين من الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى على ما ذكره العلامة التفتازاني
في قوله تعالى أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي
النَّارِ في سورة التنزيل انتهى يعني استعير مَنْ دَخَلَ النَّارَ لمن
حَقَّ عليه العذاب على سبيل الاستعارة المكنية واثبت له
نفاذ النبي صلى الله عليه وسلم وتخليصه لهم من النار على سبيل
التخييلية كما ينقضون عهد الله لانه من ملايمات دخولهم النار
عقلاً اذ التخليص عن الشيء لا يكون الا بعد وقوعه لكن التردد
انما هي في تسمية هذه المكنية المركبة تمثيلية مع ان القوم حصروا

المجاز

المجاز في الاستعارة التمثيلية والشارح قد اعتذر عنه بعده
بقوله فلا يوجد التشبيه المتعدد في غير الاستعارة التمثيلية الخ
قوله من حيث تركيبه وهيئته يشعر بظاهره انه لا بد في المجاز المركب
ان يسري المجاز من اجزائه كأن يعتبر التشبيه في مضمون الجملة
او في الهيئة المنتزعة منها فتكون الاستعارة فيها ايضا تبعية
وقال العصام وقد خلا عن الايماء اليه كلام القوم مع ان المصنف
قال في حاشيته اجزاء هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية
وغيرها وان كان لها مدخل في انتزاع وجه الشبه الا انه ليس
في شيء منها على انفرادها تجوزاً باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها
بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازاً فلهذا قال الشارح
ان المستعمل اما مجموع المادة بشرط الهيئة او الهيئة بشرط
مجموع المادة والا لو عد المركب مجازا بالتجوز في بعض اجزائه
الداخلة فيه ويسري منه الى مجموع المركب كما في رايت اسداً
يرمي لكان مثل هذه المجازات مجازاً مركباً ولم يقل به احد
واجاب عنه الزيباري عليه رحمة الباري بتحريره بعض اجزاء التعريف
بان المراد بالمركب المركب الذي ليس تجوزه باعتبار الاستعمال
في بعض اجزائه نحو جاني اسد يرمي ورده الشارح لكونه غير
حاسم لمادة الشبهة واجاب بما ذكر انفا لكن فيه ما فيه لان
القوم حصروا المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية وقد اعترف
نفسه بان النظر في تجوز المركبات الى التجوز الذاتي اي تشبيه
مجموع مركب بمجموع مركب دون العرضي الساري من اجزائه

واعترض عليهم المحقق العلامة الثاني سعد الدين التفتازاني في المطول
بان المجازات المركبة كثيرة كالاخبارات المستعملة في الانشاءات
وعكسها فلا وجه لحصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ورده
العصام بانه لا تجوز في شيء من اجزاء التمثيلية بل هي على ما كانت
عليه قبل الاستعارة من كونها حقايق او مجازات او مختلفات
بل في المجموع من حيث هو المجموع بخلاف التجوزات الساري من مفرداتها
فلم يلتفتوا اليها لكونها عارضا ونظرهم الى المجاز الاصلي وقال المصنف
ان لتلك الاجزاء مدخلا في انتزاع وجه الشبه كما سبق الا
انه ليس له مدخل في مجازية المجموع بل هي باقية على حالها من كونها
حقيقة او مجازا كما قاله العصام واعترض عليه الشارح
بان تقسيم المجاز المفرد الى القسمين [الاستعارة والمجاز المرسل] دون المجاز المركب
تفرقة من غير فارق واجاب عنه نفسه بان هذا انما يتجه
اذا كان التقسيم عقليا فيكفي فيه الوجود الذهني واما اذا كان
استقرائيا فلا يتجه لافتقاره الوجود الخارجي اقول هذا
البحث يرجع الى ان المجازات واقسامها هل هي امور اعتبارية
او حقيقية واختار الشارح الاول كما سبق مع ان وجود القسمين
للمجاز المركب مسلم والكلام ليس فيه بل الكلام في حصره بالاستعارة
التمثيلية وسراية التجوز من مفرداتها الى مركباتها وبعد اللتيا والتي
ان القوم حصروا المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية والعصام
حصر الاستعارة المركبة بالتمثيلية التبعية وعمم المجاز المركب
الى الاستعارة التمثيلية والى المجاز المرسل والكناية بل الى

التعريض

التعريض والمصنف خصص الاستعارة المركبة مطلقا
بالتمثيلية التبعية وعمم حيث قال والا يسمى استعارة
تمثيلية والشارح اثبت واسطة بين المجاز المركب
وبين الاستعارة التمثيلية وهي ما كانت طرفاه متعددا
والوجه واحدا والحق ما ذهبه العصام احق بالاتباع وفيه
الاتباع قال المصنف كالمفرد الجار مع المجرور ظرف مستقر
صفة قرينة اي كالقرينة الواقعة في المجاز المفرد في كونها مانعة
عن ارادة الموضوع له ينتقض هذا التعريف على مجموع واعتصموا
بحبل الله على الاحتمالين لانه اذا استعمل جزء من اجزاء المركب
في غير ما وضع له وقد استعمل مجموعه في غير ما وضع له مع انه
ليس بمجاز مركب والشارح رده بقوله من حيث تركيبه
وهيئته الخ لكن لا يحتاج الى هذا التكلف لانهم لم يلتفتوا الى المجاز
العرضي ونظرهم الى المجاز الاصلي كما سبق فتدبر قوله وقوله
ان كان خبر بعد خبر او استيناف فيه نظر لانه يؤيد كون
التعريف اصليا والتقسيم [ضمنيا] مع انه قال فائدته هي الاشارة
الى تقسيم المجاز المركب الى القسمين كالمفرد وتقسيم احدهما دون
الاخر تفرقة من غير فارق فمعنى قول المصنف فلا تسمى استعارة
بل تسمى مجازا مرسلا على ان النفي يتوجه الى القيد لا الى القيد
والمقيد معا كما افاده ما فاته القوم من ان المركب ان كانت علاقته
غير المشابهة فلا تسمى باسم اصلا لا استعارة ولا مجازا
مرسلا ولا تمثيلا واعترض عليهم العلامة واجاب عنه العصام

كما سبق ولتعدد ترى المصنف جعل كلامه محتملا لهذه المذاهب
فاللائق جعل الشرطية خبر لقوله المجاز المركب وما بينهما اعتراض
بالواو كما فعله العصام فتأمل في هذا المقام **قوله** ويمكن ان يقال
ان هذا اي الاعتراض على حصر القوم بانه تفرقة من غير فارق
انما يتجه اذا كان التقسيم الى المجاز المرسل والاستعارة
عقليا واما اذا كان التقسيم استقرائيا فلا يتجه الاعتراض
المذكور على القوم لجواز وجود القسمين في المفرد دون المركب
فيه نظر لان تقسيم قولهم اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
بانه لا تدري ايهما اخرى يحتمل الاستعارة والمجاز المرسل
وهذا يتصور في مادة واحدة وكذا قوله تعالى افمن حق عليه كلمة
العذاب افانت تنقذ من في النار كما في المكية المركبة **قال المصنف**
والا وان كانت علاقة المشابهة فيه نظر لانه لا يلزم من نفي
كون العلاقة غير المشابهة كما لا يخفى **قوله** ومعنى التمثيل
ههنا في المجاز المركب او في الاستعارة المركبة او التمثيلية
هو تشبيه متعدد بمتعدد هما الطرفان اي المشبه والمشبه به وتعددهما
اما ان يقصد اشتراكهما في تشبيهات متعددة مجتمعة بين
الذوات المختلفة او الصفات المختلفة اختلافا حقيقيا او اعتباريا
وبه اشار العلامة التفتازاني في مختصر شرح التلخيص او يكونا هيئتين
منتزعتين من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا وبه صرح في المطول حيث قال المراد
بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة اي ليس

بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة
اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به
او وجه الشبه الخ واليه اشار الشارح بقوله بوجه منتزع من
متعدد وهو الوجه المركب المنزل منزلة الواحد لان وجه الشبه
ينقسم الى ثلثة اقسام لانه اما واحد وهو ظاهر او مركب والمركب
اما منزل منزلة الواحد او غير منزل والمنزل منزلة الواحد هو
الذي يقصد اشتراك الطرفين في الهيئة المنتزعة عند الجمهور
او في الحقيقة الملتئمة عند السكاكي والمتعدد اي غير المنزل
منزلة الواحد هو الذي ينظر فيه الى عدة امور ليقصد اشتراك الطرفين
في كل واحد منها فلا يجب فيها ترتيب ولا تغيير اذا حذف بعضها
ولا حذف اداة تشبيه فالاستعارة التمثيلية يجب ان يكون
~~هيئة منتزعة عند العقل~~ طرفاها هيئتين منتزعتين من عدة امور
ذاتا كان او وصفا وكذلك وجه الشبه يجب ان يكون هيئة منتزعة
عند العقل غير ظاهرة لان وجه الشبه لو ظهر بينهما لا يلتفت اليه لكونهما
مفردين ولا فضل لتشبيه المفرد بالمفرد بل انما عد التشبيه المركب
بالمركب كالتشبيه في نظر البلغا وقال الشارح ولا يوجد
في غيرها ولكل وجهة هو موليها **قوله** لا مطلق التشبيه الشامل
الى المفرد والمركب فيه اشارة الى ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان التمثيل مرادف التشبيه مطلقا لغويا كان او اصطلاحيا
شاملا للتشبيه البليغ وغيره واما عند الجمهور فهو التشبيه
الذي وجهه وصف منتزع من متعدد حسيا كان او عقليا

وعند الشيخ في اسرار البلاغة فهو التشبيه المنتزع من
امور عقلي وعند السكاكي فهو وصف مركب من متعدد
ليس بحقيقي بل هو عايد الى الوهم كما تشبيه مثل اليهود بمثل
الحمار ومثل المنافقين بمثل الذي استوقد نارا هذه
التحقيقات التي اخذناها من مختصرات المطولات قوله هو تشبيه
متعدد بمتعدد حسيا كان او عقليا كما عند الجمهور او عقليا
فقط كما عند الشيخ او وهميا كما عند السكاكي وكلام الشارح
يحتملها وحقيقته ان تؤخذ امور متعددة من المشبه والمشبه به
وتجمعها في الخاطر بل تجمع كل منهما فيه وتجعل المجموعان متشاركين
في مجموع منتزع ليشملها فلا يلزم منه ان يكون الطرفان
والوجه امورا متعددة حقيقة بل بكيفية الاعتبار خلافا للسكاكي
في الحقايق الملتئمة قوله فلا يوجد اي تشبيه متعدد بمتعدد الخ
في غيرها اي في غير الاستعارة التمثيلية فان التجوز في المركبات
التي غير التمثيلية سار اليها من التجوز في احد اجزائها المادي
والصوري او المجموع فلم يلتفتوا الى التجوز العرضي كما سبق
قوله كالتشبيه عندهم اي عند البلغا كما اعتذره العصام
من ان التمثيل بمعنى التشبيه مطلقا وقد اشتهر اطلاقه على
مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد يخص
بقسم من التشبيه وهو تشبيه متعدد بمتعدد كما هنا وقد يخص
بما كان غير متحقق لا حسا ولا عقلا على ما حققه السيد في حاشية
المطول وعند الجمهور هو التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد حسيا

كان

كان او عقليا كما سبق قوله ويرد عليه اي على قوله والا يسمى
استعارة تمثيلية يعني يسمى استعارة فقط لا استعارة
تمثيلية لان الاستعارة التمثيلية الخ قوله فيكون الطرفان والوجه
متعددا فيه نظر لانه لا يلزم من كون الوجه منتزعا من متعدد
ان يكون متعددا بل منزل منزلة الواحد والمتعدد غير معتبر هنا كما
سبق منا وكذا ما في الوجه المركب وهو لا يكون الا هيئة منتزعة
من عدة امور على ما في المطول فالوجه لا يكون منتزعا من واحد
فلا يلزم لنفي ذلك من دليل فلا يوجد هنا قسم اخر فلا يلزم
ما لا يلزم الترديد فلا يحتاج الى الجواب الضعيف قوله كونها اي
كون العلاقة التي هي المشابهة في الاستعارة المركبة او لها
كون الاستعارة المركبة استعارة تمثيلية فالاول ظاهر من
الاستثناء والثاني مناسب للمقام وان كان بعيدا عن المرام قوله
او تقدم رجلا اخرى التي قدمها جعل رجلا اخرى لانها من
حيث انها اخرت مغايرة من حيث انها قدمت على ما حققه
التفتازاني والسيد السند في شرح المفتاح قال العصام لا محصل له
لان المتردد لا يقدم رجلا الى قدامه ولا يؤخر رجلا اخرى الى خلفه
واجاب عنه التفتازاني في شرح المفتاح ايضا بان المراد بالرجل
الخطوة والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى الى
خلفك ورده حسن جلبي بوجوهات ثلثة وتبعه الشارح
ورد التفتازاني بواحد منها فقال وانما جعل التفتازاني الخ
قوله اذ يلزم تشبيه العام بالخاص فيه نظر لانه انما يلزم لو لم يكن

الطرفان هيئتين منتزعتين من مجموع اشياء مع ان التردد
في المشبه مقيد بالاقدام والاحجام كما كان التردد في المشبه به
مقيد بالذهاب وعدمه فلا يلزم تشبيه العام بالخاص بل تشبيه
نوع بنوع آخر فافهم وبيّن بطلان الثاني بان وجه الشبه يجب
ان يكون اخص اوصاف المشبه به ويجب ان يكون المشبه
متصفا به كالشجاعة الخاصة للاسد المتصف بها الرجل
الشجاع فلا يلزم من اتصاف الخاص بصفة اتصاف العام
به بخلاف عكسه اورد عليه ان اتصاف الفرد بطبيعة
يستلزم اتصاف الطبيعة والماهية بها مع ان الاتصاف
اعم من ان يكون بانضمام الصفة الى الموصوف في الوجود او يكون
الوصف في نحو من انحاء الوجود بحيث لو لاحظ العقل صح له ان
ينتزع منه تلك الصفة مثال الاول اتصاف الجسم بالبياض
ومثال الثاني اتصاف زيد بالعمى فتبصر بها قوله التردد ليس
بمرئي كما لا يخفى ولا يضر كونه ليس بمرئي لانه يلزم تشبيه
المعقول بالمعقول الاجلى واما تشبيه المحسوس بالمعقول فغير جائز
اذ العلوم العقلية مستفادة من الحواس فلذا قيل من فقد
حسا فقد علما كما سبق قوله تحقيقا او تخييلا اشارة
الى رد مذهب السكاكي حيث قال ان وجه الشبه لا يكون
الا عقليا وتقسيم القوم الى الحسي والعقلي مسامحة
ناشئة من تشبيه الكلام الفصيح بالعسل في الحلاوة التي
هي من الامور الحسية مع ان الجامع بينهما هو ميل الطبع لا الحلاوة

وتبعه

وتبعه العلامة الاولى ورده العلامة الثاني سعد الدين
التفتازاني في المطول قال السيد الشريف ان وجه الشبه
لا يكون من الامور الحقيقية بل امر اعتباري كالحمرة الكائنة
واللطافة فيما بين الخد والورد اذ مجموع المركب منها ليست
حقيقية فلذلك عد التشبيه من البيان اصلا رابعا فقول
الشارح تحقيقا او تخييلا ليس على ما ينبغي مع ان الامور الاعتبارية
لا يكون موجودا في الخارج ولم يتعارف انها من الامور التخييلي
بل من الكلي الطبيعي فتأمل قوله وعلى كل تقدير اي سواء كان
استئنافا وتعليلا لما قبله او كان من متعلقات المشبه
او المشبه به او اشارة الى وجه الشبه هو اي لا تدري
ايهما اخرى متعلق ومرتبط بقوله تقدم رجلا لان وجه الشبه
يجب ان يكون اخص اوصاف المشبه به واشهرها فتدبر قوله
ليصح له بل لا يصح التشبيه والاستعارة لا يصح بطرف
واحد لعل هذا اشارة الى الاستعارة قوله تقدم رجلا
وتأخر اخرى لقوله تردد في الاقدام والاحجام فقوله اني
اراك قد يصدر في المشبه به وقد يصدر في المشبه فلا تشبيه

العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية

اي تثبيته وتعيينه بحيث يزول الاضطراب عن الخاطر
من حق اذا ثبت وتقرير ان التحقيق كالتحقق يؤخذ
من حق فيشمل التصور والتصديق لكن التثبيت
ينافي الثبوت والدفع بانه معنى التحقيق لا معنى حق مناف لقوله

اذ هو تصور لا يمكن الاستدلال عليه فتدبر قوله الا ان يتكلف
كما سبق بان يقال المشبه ذكر فيه ما يختص بالمشبه به وكل
شيء شانه كذا فهو متحد به بل عينه اي المشبه به فيكون اثباتا
لمعنى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالكناية لو قال صاحب
الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى
يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب فقوله الا ما هو مصطلح اهل البيان لانه حقيقة
عندهم ليس على ما ينبغي مع انه عند السكاكي داخلة في الحقيقة
المطلقة وعند الخطيب ليس بحقيقة ولا مجاز لعل المراد باهل
البيان ما عداهم قوله حقيقة كان او مجازا قيل المراد به الحقيقة
المهجورة والمجاز الغير المتعارف لا مطلقا رد بان الكناية عند
اهل الاصول مقابل الصريح فيعم الحقيقة والمجاز مطلقا قوله
انما يكون بحسب لفظين الخ فيه نظر لان الاستعارة المكنية
عند الجمهور من الحقيقة اللغوية كما وانما المجاز في النسبة
فمورد الحقيقة غير موضع المجاز فلا يحتاج الى اللفظين للحقيقة
والمجاز فتامل قوله اي اهل البيان تفسير للقوم لا للكلمة لانه
يطلق على الكلام وعلى اكثر منه فلا يحتاج لما قاله العصام قوله
في النفس لا المقدر في نظم الكلام فخرج بهذا زيد في قولنا
من يشبه عمروا الا بقوله دل عليه كما ذهب العصام فيدخل فيه
الاستعارة بالكناية على المذاهب الثلاثة بل على مذهب العصام

مطلب تحقيق معنى الكناية

اذا التشبيه

اذا التشبيه في كلها مرموز اليه باضافة الاظفار فيكون في
النفس لا في الذكر فلا يحتاج الى ان يراد بالمشبه ما لو اتى بالتشبيه
لكان مشبها لا ما ذكر لكونه مشبها قوله والدلالة على التشبيه
لا تنافي الدلالة على المشبه به هذا شروع لرد العصام حيث خصص
هذه الدلالة بمذهب الخطيب لكن هذا من كنايات الكلام
بل القول الصريح ما في العصام قوله بل تستلزمها فيه نظر لان الدلالة
على التشبيه انما تستلزم الدلالة على الطرفين لا على المشبه به
فقط مع انه لا يتفرع عليه قوله فيشمل الشرط على مذهب
السلف كما يشمله على مذهب السكاكي والخطيب فافهم
قوله ولا تنافي اي الدلالة على التشبيه تناسي التشبيه
اي التصنع في النسيان فيه نظر لان اظهار ما ليس في الباطن
من بناء باب التفاعل كالوجد والتواجد كما في تمارضت
لا من باب التفعيل بل مادة النسيان غير موجود هنا فكيف
يشمل الشرط على مذهب السكاكي فتامل قوله ما يختص
اي يدل على التشبيه المرموز ما يختص بالمشبه وهو النقض
المجازي اي ابطال العهد كما في الكشاف وهو من خواص المشبه
الذي هو العهد في قوله فينقضون عهد الله بما يختص اي بذكر
ما يختص بالمشبه به وهو النقض الحقيقي لان مدلوله تفريق
طاقات الحبل بعضها عن بعض ويجيء له زيادة تحقيق وهو من خواص
المشبه به الذي هو الحبل لكن هذا تكلف كما قاله العصام من انه
الا ان يتكلف بما رجع على مسلك وقد تكلف مولانا حسن زيباري
انه لا يخفى

فيما يختص بها عمة لفظا او معنى او لفظا فقط وهو اهون مما
تكلفه الشارح وكلاهما اوهن من بيت العنكبوت لان الامر
الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي
عند السلف والخطيب وانما المجاز في الاثبات فكيف يراد
بالنقض ابطال العهد حتى يحتاج الى التكلف فالنقض الوارد
بقوله ينقضون عهد الله انما يرد على مذهب صاحب الكشاف
لا على مذهب الجمهور فلا يحتاج الى التكلف المشهور فافهم
قوله لانه سيأتي بحث مستقل لها ولانه ليس فيها اضطراب
ولان كل منهما ينفك عن الاخر مع ان الكشاف انكر التخييلية حيث
قال ما امكن جعل قرينة المكنية استعارة مصرحة تحقيقية
لا يلتفت الى كونه استعارة تخييلية بل الظاهر من كلامه جعل قرينة
المكنية اما الاستعارة المصرحة التحقيقية او الحقيقة اللغوية
كمذهب السلف لا التخييلية كما ذهب اليه السكاكي ولا الحكمية كما ذهب اليه
الخطيب فافهم قوله بل لا بد لاثباته بالمشبه فيه نظر لان اثباته
دالة عليه اثباته له وما قيل ان كان الشرط وهو قوله اذا اشبه
امر باخر شاملا للمثل قولنا زيد في جواب من يشبه عمروا اخرجه
بقوله ودل عليه رده الشارح بقوله وانت خبير بان المراد
هو التشبيه المضمر في النفس الغير المقدر في نظم الكلام اه واعترض
عليه بان المراد لا يدفع الايراد مع ان القرينة المعينة له مفقودة فتدبر
قوله اذا كان العالم عمروا الا زيدا فيه نظر لان هذا ح يكون من الغلط
فلا يدخل في تعريف المجاز حتى يحتاج الى الاخراج فافهم قوله لاخراج

مثل

مثل قولنا المنية نشبت بفلان بترك ذكر ما يختص بالمشبه به
وهو اظفارها قوله واعترض عليه المعترض هو العصام بان
الاولى ان يقول اضطربت اقوالهم الى ثلثة حتى يتعين قوله
ولنتعرض لها ثلثة فوائد فقوله ليظهر وجه بيانها بيان قول
المعترض وتعيين ما هو المراد منه قال المصنف ولنتعرض لها الح
امر غائب لنفس متكلم مع الغير وهو كناية عن الايجاب على نفسه
اي وجب علينا التعرض ويجوز ان يكون اللام للابتداء قال
المصنف مذكورا بلفظ الموضوع له اي للمشبه في المكنية كالمنية
في نشبت المنية اظفارها فانه مذكور بلفظ الموضوع له فلا يكون
مجازا مطلقا بل مستعمل في معناه الحقيقي كما ذهب اليه الخطيب
في رد السكاكي حيث قال في التلخيص ان لفظ المشبه في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير لكن الحق جواز ذكره
بغير لفظه كما سيجيء في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الخوف
والجوع الح فان ما غشي الانسان هو المشبه مذكور بغير لفظ
الموضوع له وبغير لفظ المشبه به في صورة الاستعارة بالكناية
بل مذكور بلفظ المشبه به في صورة الاستعارة المصرحة كما سيجيء
قوله الظاهر ان يقول ام هذه منقطعة لانها كبل في الاعراض
عن الاول وكالهمزة في الاستفهام عن الثاني لان المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد كما في صورة ام المتصلة بل
اضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة

بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو فلهذا يجاب بنعم او بلا لا بالتعيين كما في او واما فيجتمع ام المنقطعة
مع هل المركبة من الطرفين والنسبة المرتبطة ولو بالوجود
والثبوت فيلزمه التصديق فيجاب بنعم او بلا اما ان اجيب
بنعم فيؤكد بان كما في قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء فانه
جواب لما قيل هل النفس امارة بالسوء يعني نعم انها لامارة
بالسوء فانه جلب اشارة الى كون الجواب جملة ملقاة الى السائل
المتردد حتى يؤكد واما ان اجيب بلا نحو هل الامر كذا فنقول لا
ففي هل مع ام المنقطعة قضيتان احدهما حملية وهي الجملة الخبرية
المعرضة عنها ببل وثانيهما منفصلة وهي معنى ام بخلاف ام
المتصلة فانه كونه تصورا محض تصور ولو بعد حصول التصديق
بنفس الحكم فلا يتعلق به الترديد بل يتعلق الانفصال للترديد المطلوب
بعده وهو طلب تعيين احد الامرين وهو لا يكون الا للتصور
فلا يكون قضية مع ان عدم وقوع المفرد بعدها دليل على كونها
منقطعة فلا يرد ما قاله الزيباري من ان صوابه اولا لان ام
المتصلة لا يستعمل مع هل قيل ان ام المنقطعة تقتضي حكما آخر
حتى يعدل عنه وليس ههنا فتأمل **قوله** كما سيظهر عند قوله
والحق عدم الوجوب **الفريدة الاولى** فيما ذهب اليه السلف
في الاستعارة المكنية **ذهب السلف** هو اسم جنس جمعه اسلاف
وسلاف فلهذا يوصف بها القوم يقال قوم سلف واسلاف وسلاف
قوله لانه المختار عند الاخيار او عند المصنف **قوله** الرمز في اصطلاح

اهل البيان

مطلب ام المنقطعة والمتصلة

اهل البيان قسم من الكناية فيه نظر لان اقسامها على
ما في المفتاح ثلثة هي اما اوصاف مع الذوات او اوصاف
محضة الاول لمشتقات الثاني لمأخذ الاشتقاق او نسبة
امر لآخر ايجابا او سلبا قيل في جوابه ان القسمين الاخيرين
اذا لم يكن موصوفهما مذكورا ينقسم كل منهما الى رمز وايماء واشارة
وتلويح وتعريض مع ان القسم الثاني ينقسم الى القريب والبعيد
والقريب الى الوضوح والخفاء والرمز منه رد بان هذا مذهب
السكاكي واما عند صاحب الكشاف وابن الاثير فتلك الاقسام
مستقلة ليست قسما من الكناية وتقسيم القسم الثاني
الى هذه الاقسام وكون الرمز منه ممنوع فتأمل **قوله** وهو ما يكون
فيه خفاء في اللزوم كعريض القفا والوسادة والا يكون ايماء
واشارة فيه نظر لان الايماء والاشارة ما قلت الوسائط
بلا خفاء فافهم **قوله** مع قلة الوسائط والا اي وان كثرت
الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل تكون تلويحا فيه نظر لان المراد بالوسائط ههنا
التأمل والتفكر وليس ما ذكر من هذا القبيل مع ان في عريض القفا
ليست واسطة في الحقيقة فتفكر **قوله** لان غرضه من هذا القول
هو الاحتراز من المقدر كما قاله العصام من غير تقدير في نظم الكلام
ولا يحصل ذلك الا بهذا المعنى كما لا يخفى فيه نظر لان الاشارة
تقابل التقدير فيحصل الاحتراز عن المقدر بالمعنى الثاني والثالث
ايضا اجيب بان الاشارة هي ما يمكن تحصيلها من اللفظ بتبعية

المعنى الحقيقي سواء قصد وتعرض لها نفيًا واثباتًا او لا والتقدير
في نظم الكلام ما قصد وتعرض له في الكلام فتأمل في هذا المقام قوله
لان اللازم للمعنى لا للفظ اي لمعنى اللفظ لا للفظ فقط هو المعاني
الأُوَل التي ان المجازات والكنايات صفة لها لانها معان
بالنسبة الى اللفظ ولفظ بالنسبة الى المعاني الثواني فلا يرد
بان المجاز والكناية صفة للفظ فكيف تكون الاضافة لادنى
ملابسة قوله بل اثبات ما يختص به للمشبه يعني ان هذا
اللازم المثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه
الحقيقي وانما المجاز في الاثبات وهو مذهب السلف كما سيأتي
ولله در المصنف حيث اشار الى المذاهب الثلث بقوله بذكر
لازمه فافهم قوله لان اللازم مطلقا لا ينتقل منه الى
الملزوم فيه نظر لان اللازم سواء كان مطلقا او مقيدًا لا ينتقل
الى الملزوم فلهذا ارد مذهب السكاكي في الكناية مع ان في مقام
الرمز لا في مقام الصراحة فارمز اليه قوله او استعارة مكنية
يعني ان الاسم هو المجموع لا المجرد المكنية كما صرح به العصام قوله
وما يكون كذلك يكون استعارة على اطلاقه غير مسلم لان اللفظ
المستعمل في النفس لا في الذكر ليست استعارة متعارفة
بل غير متعارف فلهذا يورد النظر على هذا الوجه في قوله ما سيأتي
وان اريد به اللفظ المرموز اليه فالكبرى ممنوعة قوله وما يكون
كذلك يكون كناية هذا على اطلاقه غير مسلم ايضًا لانه انما يكون
كناية على مذهب اهل البيان لا على مذهب اهل اللغة واهل الاصول

فتدبر

فتدبر فيه رد للعصام حيث قال وملتبس بالكناية بمعنى اللغة
اي الخفاء ولك ان لا يتجاوز اللغة فافهم انتهى قوله والصغرى
منهية بلا ورود سؤال كما يرد على الوجه الاول فلهذا قال
هنا منفهمة وفي الاولى مستفادة قوله حيث اطلق الوجه بقوله
وجه تسميتها على الصغرى فقط دون الكبرى لكونها ظاهرة
فيه نظر لانه لا تسامح لان التسامح استعمال اللفظ في غير ظاهر
المعنى وفي غير متبادره فتدبر قوله ان اريد باللفظ في قوله فلان
اللفظ اي لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس
اللفظ المصرح به فالصغرى ممنوعة والسند ظاهر لان لفظ
المشبه به ليس بمصرح بل مرموز قوله وان اريد به اللفظ
المرموز اليه فالكبرى ممنوعة رد بان كل لفظ استعمل
في غير ما وضع له بعلاقة التشبيه ولو مرموزًا فهو استعارة
حيث عرفوا بانها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بعلاقة
التشبيه وما قالوا من ان الاستعارات من الحقائق
المطلقة مع كونه منظورًا فيه غير مناسب لهذا المقام
فالسند بقوله ولتعريف الاستعارة المذكور فيما سبق
انما يصدق على المصرح به مع كونه غير صالح للسندية في نفسه
قصور كما قاله العصام فتدبر قوله ههنا اي ذهاب
صاحب الكشاف الى مذهب السلف مناف لما سيأتي
لانه هذا اي تجويزه كون المكنية استعارة تحقيقية او ما
ذهب اليه السلف في الاستعارة المكنية يقتضي ان تكون

قرينة المكنية استعارة تخييلية فيه نظر سواء كانت الاشارة
في لانه هذا الى ما سيأتي او الى ما ذهب اليه السلف لان كلا منهما
لا يقتضي ان تكون قرينة المكنية استعارة تخييلية اما الاول فلان
التخييلية ينفك عن المكنية عنده لانه جوز كون قرينة المكنية استعارة
تحقيقية كما جوز المكنية كذلك كما في قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة
العذاب أفانت تنقذ من في النار فان المكنية وقرينتها كلاهما في
هذه الاية تحقيقية واما الثاني فلانهم تحكموا بعدم انفكاك
المكنية عن التخييلية ولم يحكموا بعكسه كما تكلفه الشارح فيما سيأتي
حتى ان تكون قرينة المكنية استعارة تخييلية مع ان لفظ الامر
الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به اي من خواصه اللازمة
التي هي قرينة المكنية مستعمل في معناه الحقيقي عند السلف
ليس مجاز مرسل ولا استعارة لا تحقيقية ولا تخييلية
وانما المجاز في اثبات ذلك الامر للمشبه ويسمونه تخييلية
لا ذلك الامر الذي هو قرينة المكنية كما سيأتي فلهذا قال
المصنف ويسمونه اي الاثبات الموهوم لا الامر المجزوم
استعارة تخييلية وقرينة المكنية ذلك الامر لا الاثبات
سيصرح به الشارح في الفريدة الاولى من العقد الثالث
فقوله اشارة الى ما قلنا لكن اللائق ان يقال تأمل
لا تدبر مع ان ما سيأتي في الفريدة الثانية تجويز كون ذلك
الامر استعارة تحقيقية لا تجويز كون المكنية استعارة
تحقيقية وهو غير مصرح بل مرموز اليه قوله لا غير من كونها

تحقيقية



تحقيقية لما سيأتي عنده اي عند صاحب الكشاف ايضا
اي كما عند السلف فيؤيد ان المشار اليه ما ذهب اليه السلف
فيرد ما يرد فتدبر **الفريدة الثانية** في بيان ظاهر كلام
السكاكي في الاستعارة بالكناية قوله لان له اي للسكاكي
كلاما آخر موافقا لكلام السلف كما نقله التفتازاني في شرح
التلخيص حيث قال في المطول والحق ان المستعار في الاستعارة
بالكناية اسم المشبه به المتروك المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه
لفظ المشبه المراد به المشبه به ادعاء فالمنية مثلا مستعار له
والحيوان المفترس مستعار منه كما سلف عند السلف قوله بان لكلامه
محملا آخر ايضا يوافق لما ذهب اليه السلف وهو قوله ان المراد
بالاستعارة معناه المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به
ادعاء فيندفع الاشكال بحذافيرها على ما في المطول فعلى هذا يلزم
ان يراد بقوله لفظ المشبه المستعمل في المشبه به استعماله فيه
وهو مشكل لتغاير مبناهما كما في المطول فتأمل المحمل بفتح الميم
الاولى وكسر الثانية بمعنى الهودج وبمعنى المركب ومصدر ميمي بمعنى
الحمل كالمرجع وهو المراد هنا قوله اي الاستعارة بالكناية بمعنى
المفعول اي المستعار المكني حيث حمل عليها لفظ المشبه المستعمل
بناء على جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز اللغوي
وهو المشهور في كل الاستعارات عند السكاكي وغيره
دون السلف في التخييلية قوله خارجا اي في خارج الذهن هو
نفس الامر لا في الوهم والخيال لانه ذكر مرادف المشبه به مع المشبه

كما في نشبت المنية اظفارها وكل شيء شانه كذا فهو
داخل في جنس المشبه وكل ما هو داخل في جنسه فهو عينه لانه
مأخوذ بشرط شيء كالحيوان المأخوذ مع الناطق يكون عين
النوع واليه اشار الشارح بقوله وما استعمل فيه ثانيا
مشروط بشرط شيء قيل لا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى
انه عينه ولهذا علل الشريف في شرح المفتاح لعدم جريان الاستعارة
في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه
اي وجه الشبه بدعوى انه عين المشبه به والشارح اشار الى
رده اولا وثانيا والبعض لم يدع العينية بل المساواة كما سبق
قوله فان له اي للسبع مفهوم كلي وهو شيء يقتل النفوس له فردان
متعارف الخ قوله وبهذا الاعتبار اي باعتبار كونه فردا غير
متعارف اريد من لفظ المشبه المشبه به واستعمل في غير معناه
لان معنى المشبه ما يكون لا بشرط شيء اي لا بشرط ان يكون معه
شيء بل من حيث انه يحمل افراده ويحمل عليه وهي الماهية
المأخوذة بلا شرط اصلا ويقال له الماهية المطلقة وقيد الحيثية
لبيان الاطلاق لا للتقييد بالاطلاق كما في الافراد المنتشرة
وهذه الماهية المطلقة لا يعتبر تحققها في ضمن افرادها فلا تدل عليها
باحدى الدلالات الثلث وهذا معنى قولهم لا دلالة للعام على
الخاص باحدى الدلالات الثلث فهو ليس من المجاز
في شيء فيطلق على كل من افرادها حقيقة كاطلاق الحيوان
المأخوذ بلا شرط اصلا على الانسان والفرس حقيقة فيقال

الانسان

الانسان حيوان بالمواطاة وبالامكان او بالفعل كما سبق
والماهية المأخوذة بشرط لا تتحقق في الخارج الا في ضمن الافراد
فهي تدل عليها باحدى الدلالات الثلث على ما حققه سعد الدين
في المطول من ان العام يدل على الخاص اذا وقع عليه في الخارج
فهي مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وهذا معنى قولهم
اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه اي باعتبار
كونه موجودا في الخارج بل باعتبار عمومه اي باعتبار كونه فردا من
افراد العام فهو ليس من المجاز في شيء واذا اطلق باعتبار
خصوصه فهو مجاز فالمنية باعتبار عمومه ليس من الحقيقة ولا من
المجاز وباعتبار خصوصه من المجاز واليه اشار بقوله وما استعمل
فيه ثانيا معنى بشرط شيء فهذا حقيقة الحال فدع ما قيل او يقال
قوله فان قلت تفريع على قول السكاكي بانه عينه حاصله
نقض له باستلزام المنافات وجوابه الزامي فافهم قوله
جعله اي جعل رده ايها اولى من جواز عدم الرد فهو مناف
لما سبق من ان الانكار مبني على الرجحان لا على البطلان فالصواب
ترك قوله فالصواب ترك اختار الخ قوله وانما اسقط اي ذكر
هذا الكلام هو قوله واختار السكاكي تبعا لمذهبه فيه قوله
ويجري فيها اي لئلا يظن انه يجري في التبعية الاقوال الثلثة
اي ما ذهب اليه السلف والسكاكي والخطيب وليس كذلك
اي ليس يجري فيها الاقوال الثلثة اذ المشبه به مصرح به اي
بالمشبه به فيها اي في الاستعارة التبعية عند السلف

حيث شبه ضرب بقتل واستعير قتل من الضرب فيقال
في موقع ضرب ضرباً قتلاً دون السكاكي لانه ردها الى المكنية
وان الاستعارة المكنية عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به
فلفظ المشبه به غير مصرح في مذهبه فيه نظر لان لفظ المشبه به
غير مصرح عند السلف بل مضمر ومرموز بذكر لوازمه فافهم قوله
فالكلام المذكور سابقاً بقوله اذا شبه امر بآخر من غير تصريح
بشئ من اركان التشبيه الخ خارج عن موضع الخلاف الا انه كان
ههنا كاستعارة بالكناية بالاتفاق حيث قال المصنف اتفقت
كلمة القوم فلهذا قال الشارح مخصص بموضع الوفاق بخلاف التبعية
فانه عند السلف دون السكاكي فليتأمل قوله في قوله وجعلها الخ
انما يلزم هذا لو جعل التبعية نفس المكنية وليس كذلك لانه رد اليه
والى جوابه اشار بقوله مع كون جعلها قرينة لها ردا اليها محل تأمل
لان جعل الشئ قرينة للشئ ليس رده اليه فيه نظر لان القرينة
جزء المجاز والجزء يرد الى الكل بلا خفاء فافهم قال المصنف والحال
قرينة لاستعارة النطق للدلالة على طريقة الاستعارة التبعية
في الفعل لمصدره واما السكاكي فيردها الى المكنية بجعل الحال
استعارة بالكناية ونطقت قرينة لها قوله اي على السكاكي
او على ما ذهب اليه من قوله لفظ المشبه المستعمل في المشبه به
هذا بيان لمورد الايراد ومنشأه قوله بادعاء انه عينه ويحتمل
انه ايراد على مذهبه فيه بالتسامح فلهذا اختار الشارح بقوله هذا
ايراد على ما ذهب اليه من ان الاستعارة بالكناية الخ قال العصام

قوله

قوله يرد اما من الرد او من الورود والاول اوفق لما في التلخيص والثاني
انسب لما في المشهور وهذا شروع للاعتراض على مذهب السكاكي
في تفسير الاستعارة بالكناية وفي رد التبعية اليها على طريق اللف
والنشر حاصل الاعتراض الاول نقض لتعريف الاستعارة
بالكناية بانه يستلزم اما تقسيم الشئ الى المباين او تفسيره به
قال العصام هذه شبهة قوية لم يحم حولها دفعها احد بما يليق ان يصغى
اليه ونحن دفعناها بالرسالة المعمولة بالفارسية في الاستعارة
مع ان السيد الشريف اجاب عنه في شرح المفتاح بما اجاب الفاضل
العصام بقوله انه ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج
صارت خارجاً عنه فيكون لفظ المنية مستعمل في غير ما وضعت له
على ما اشار اليه السكاكي في المفتاح لعل هذا من العصام من
قبيل التوارد بلا اطلاع على الصراحة والاشارة واجاب سعد الدين
ايضا في المطول بان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة اي الكلمة
المستعملة فيما وضعت له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
رد بان هذا القيد مراد في تعريف المجاز ايضا فيلزم ان لفظ المشبه
لم يستعمل فيما وضع له بالتحقيق بل بالتأويل فلهذا لم يتعرض لها
الشارح واجاب بما اجاب به السيد السند قال سعد الدين في اخر
هذا البحث هذا غاية ما امكن في توجيه كلام السكاكي على ما نحوه
وفيه ما فيه وبين وجهه في المختصر فارجع اليه قوله فضلا عن ان يكون
بالكناية لان الكناية صفة للاستعارة وانتفاء الموصوف يستلزم
انتفاء الصفة فيه نظر لان هذا في الامور العينية لا في الامور الذهنية

والشارح ذهب فيما سبق ان الاستعارة واقسامها من الامور الاعتبارية
مع ان ثبوت شئ لشئ لا يقتضي ثبوت ذلك الشئ بالذات في ظرف
الاتصاف بل يقتضي فيه في الجملة على ما سبق مرارا من تحقيق ميرزاجان
في حاشية التجريد **قوله** لان الاستعارة الخ علة لقوله فلا يكون استعارة
لكن هذا يتفرع على قوله لم يستعمل الا في معناه الحقيقي فلا يحتاج
الى التعليل به لعدم علته به ليتفرع قوله فيلزم تقسيم الشئ الخ فافهم
قوله واجيب عنه اي عن الايراد المذكور بمنع قوله لم يستعمل
الا في معناه الحقيقي والمجيب هو السكاكي نفسه وقد اخذه السيد
منه وتفرد به العصام كما سبق **قوله** وهو بهذا الاعتبار ليس بمعناه
الحقيقي اشار به الى ان السند مساو لنقيض المقدمة
الممنوعة **قوله** وفيه نظر اي في السند المذكور ابطال لانه غير مساو
لنقيض المقدمة الممنوعة لان مراد السكاكي بقوله لفظ المشبه
المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه ان لا يكون مستعملا في غير
معناه فلا يكون استعارة للقطع بان المراد بالمنية الموت كما سبق
وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للسبع بالتاويل المذكور
لا يقتضي ان يكون استعماله في الموت استعارة واجاب سعد الدين
في المطول بان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة كما سبق تحقيقه
قوله السكاكي مستعار للامر الوهمي هو المشهور من مذهبه
لكن التحقيق ان السكاكي مع القوم في قرينة المكنية وانما جعلها
للصورة الوهمية لتكون لايقة باسم الاستعارة على ما حققه العصام
قوله وان اراد انه اي الاستعارة في الفعل كذلك لا يكون الا تبعية

عنده

عنده اي عند السكاكي فهو اي فهذا القول بان الاستعارة
في الفعل لا يكون الا تبعية غير مسلم كيف انه انكرها ونظمها في
سلك الاستعارة بالكناية فقوله مع ان السكاكي انكرها اشارة
لهذا السند وقوله فيه نظر كلام عليه فالاولى ان يذكرهما مع المنع
قوله ان اراد انه كذلك اي الاستعارة في الفعل لا يكون الا
تبعية عند الجمهور فهو مسلم لكن لا يتفرع عليه قوله فيلزم على السكاكي
القول بالاستعارة التبعية لان الاستعارة التبعية عند الجمهور
لا تكون الا تبعية تحقيقية لا تخييلية فلا يتم التقريب بان نطقت المستعار
للامر الوهمي تبعية وان الاستعارة التبعية مجاز عقلي وهو انكره
كما سبق مع انه لا يلزم عليه ما لزم على القوم فتدبر **قوله** لانه
انكرها اي الاستعارة التبعية كما عرفت وفيه نظر لان السكاكي
لم ينكر التبعية بالكلية بل جوزها في الجملة حيث اختار كون قرينة
المكنية تحقيقية كما في هزم الامير الجند ولانه انكر التبعية التي في النسبة
اذ هي مجاز عقلي وهو انكره واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه الترديدات
انما يرد لو كان قوله والاستعارة في الفعل بالرفع استيناف
او حال منظم للصغرى المذكورة واما لو كان بالنصب عطف على
نطقت اي السكاكي قد صرح ايضا بان الاستعارة في
الفعل لا يكون الا تبعية كما صرح به العصام فلا ترديد في الكلام
فتدبر فانه من مجارات الافهام **قوله** يجوز ان ينكر التبعية التي
لا تكون قرينة المكنية تقريبا الى الضبط وتقليلا للاقسام كما قاله
العصام فلا يلزم عليه من القول بالتبعية التي هي قرينة المكنية

على السكاكي

القول بالاستعارة التبعية مطلقا قوله او انكر التبعية التي
استعملت في امر محقق حسا او عقلا حيث صرح بانه مستعار
للامر الوهمي فيلزم عليه القول بالاستعارة التبعية الوهمية وهو لا يقول به
فتأمل قوله ان قدر التبعية اي تقريره على ما وقع في التلخيص مرددا
اما ان يقدر التبعية حقيقة او مجازا فان قدر حقيقة لم تكن التبعية
تخييلية لان التخييلية مجاز لغوي عنده [عند السكاكي] حيث صرح بانها من اقسام
الاستعارة المصرحة التي هي قسم من المجاز اللغوي ولو لم تكن
تخييلية لزم ان لا تكون الاستعارة المكنية مستلزمة للتخييلية وذلك
اي اللازم هو عدم استلزام المكنية التخييلية باطل بالاجماع والا
لو صح عدم استلزامها لكانت التبعية استعارة [مصرحة] كما ذهب به القوم من
ان نطقت استعارة لدلت فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي
من رد التبعية الى المكنية تقليلا للاقسام وتقريبا الى الضبط مغنيا عما
ذكره القوم من تقسيم الاستعارة اولا الى الاصلية والتبعية هكذا
يعلم هذا المقام حتى يتخلص عن الشبه والاوهام قوله اذ لا مجال له اي
لذكر الشق الاول لان التخييلية مجاز عقلي عند القوم والخطيب
كما سيأتي والمكنية تنفك عن التخييلية عند صاحب الكشاف لانه جوز
كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية كما سيجيء في ينقضون عهد الله
مع ان التحقيق في مذهب السكاكي ان بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق
على وجود المكنية بدون التخييلية شايع في الكلام البليغ كما حققه
صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي قوله تعالى افانت
تنقذ من في النار على ما حققه التفتازاني في تجويز الاستعارة المركبة

التحقيقية

التحقيقية كما سبق فلا اجماع في قوله وذلك باطل بالاجماع
فلا استلزام في قوله والا فيكون استعارة فلهذا يكون
الترديد قبيحا فافهم قوله واليه اشار بقوله اي الى قبح الترديد
اشار المصنف بقوله وهو اي السكاكي قد صرح بان نطقت
مثلا مستعار ولم يصرح بكونها حقيقة كما قدر بها الفريدة
الثالثة فيما ذهب اليه الخطيب في الاستعارة المكنية
قوله لان الاستعارة لا تكون الا لفظيا على تقدير كون الاستعارة
صفة للكلمة على ما قالوا هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لعلاقة التشبيه فيه نظر لان التشبيه في مذهب الخطيب مضمر
والتشبيه المضمر ليس بلفظ مع ان التشبيه صفة المشبه
اي المتكلم كذلك الاستعارة صفة المستعير فيكون كلاهما ليس
بلفظ فيكونان من الامر المعنوي العقلي فيلزم ان تكون الاستعارة
بالكناية من المجاز العقلي كالتخييلية عند السلف ورد بان مجرد كون
الشيء امرا عقليا لا يقتضي كونه مجازا لكن لما كان الحاسم لمادة
الاعتراض لان كلامنا لا تكون الاستعارة الا لفظيا وهو لا يتم فافهم
قوله لجواز ان يطلق لفظ الاستعارة على المصرحة والمكنية
بالاشتراك اللفظي دون المعنوي فيلزم جمع الحقايق المختلفة
في تعريف الاستعارة فيه لان قيد الاستعارة بالمصرحة كما في
تقسيم المجاز انما هو عند الخطيب دون غيره وتبعه المصنف فلا اشتراك
فتدبر قوله وان اراد انها اي الاستعارة لا تكون الا كذلك
اي لفظيا عند الجمهور فهو مسلم لانها صفة للكلمة على ما عرفوا المجاز بها

كما سبق لكنه اى كونها لفظيا عند الجمهور لا يضر الخطيب اذ لا يلزم
من كونها لفظيا عندهم عدم وجه التسمية عند الخطيب لجواز
ان يكون الاستعارة ليس بلفظ كالتشبيه فتدبر قوله بارتكاب
ادنى مسامحة بان يراد بالتشبيه الاستعارة وهو غير ظاهر مع انه
فى التعريف فلا يرتكب مثله وان كان التشبيه مبنى الاستعارة
واليه اشار بقوله كما لا يخفى قوله كما اشار اليه بقوله فلا يكون
استعارة قال العصام ولا خفاء فى ان تسميتها استعارة
بالكناية او مكنية غير ظاهرة وان سلم ظهور وجه كونها استعارة
انتهى فيه ايماء الى ان كونها استعارة ممنوع لما يأتى بقوله فلا يكون
استعارة الفريدة الرابعة فى بيان ما سبق من ان المشبه
هل هو مذكور بلفظ الموضوع له ام لا قوله صراحة اى لا كناية لانها
مقابل الصراحة عند اهل الاصول وكذا فى اللغة قوله من حيث انها
استعارة بالكناية اى القيد الحيثية معتبر فى تعريف الامور
التى تختلف باختلاف الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحذف من
اللفظ لوضوحه عند تعليق الحكم بالوصف المشعر بالحيثية لكن
قوله فى صورة الاستعارة بالكناية يغنى عن هذا القيد فلا تقييد
هذا مبنى على كون المجاز واقسامه من الامور الاعتبارية كما ذهب
الشارح وقد عرفت ما فيه قوله والا لاتحدت المصرحة والمكنية
اى لو كان المشبه مذكورا بلفظ المشبه به مقيدا بهذه الحيثية
فيه نظر لانه كذلك سواء وجد هذا القيد ام لا مع ان قوله لا شبهة
فيه يغنى عن هذا الاستثناء فتأمل هنا قوله او لا يكون اى المشبه

مذكورا به

مذكورا به اى بلفظ المشبه به وجوبا فيه نظر لان النفى راجع الى القيد
ولا شك فيه فيجوز ذكره بلفظه وليس كذلك فافهم قوله والا اى
لو وجب ذكره بلفظ المشبه به كما فى المصرحة لم يبق فرق بين
المصرحة والمكنية فى شئ من الصور اى لا فى صورة المصرحة ولا
فى صورة المكنية قوله فلا ينافى هذا اى عدم وجوب ذكره بلفظ
المشبه به قوله والحق عدم الوجوب هذا اين هذا من ذاك
لان هذا وجوب ذكره بلفظ المشبه به وذاك وجوب ذكره بلفظ
الموضوع له فتفهم قوله متعلق بالمنفى وهو مذكور بلفظ المشبه به
واشارة الى ما ذكرنا من التقييد بالقيد الحيثية او بالوجوب والدليل
بقوله والا فى المقامين وقد عرفت ما فيه قوله اى الشبهة وهى
المطابق لما فى المتن وان كان مخالفا لما فى التصديق لان الكلام لا يليق
على التشبيه والاوهام فتأمل فى هذا المقام قوله او النزاع والخلاف
وهو المناسب لقوله فقال بعضهم يجب ذكره بلفظه فلا يكون
استعارة ولا مجازا مرسلا وقال بعضهم لا يجب بل يجوز
ذكره بلفظه ويجوز ذكره بغير لفظه وعند ذكره بلفظه وجوبا
او جوازا يكون المشبه فى صورة الاستعارة بالكناية مستعملا
فى معناه الحقيقى وانما المجاز فى الاثبات وهو الموافق لمذهب
السكاكى والخطيب لان الاستعارة المكنية عنده من المجاز
العقلى كالتخييلية مع انه ينكره كما سبق وعند جواز ذكره بغير لفظه
يحتمل ان تكون استعارة مصرحة ومكنية ومجازا مرسلا
على ما سيجئ من المصنف والشارح اذ به يتم التقريب لانه

قوله والحق عدم الوجوب يتم به لانه يحتمل لجواز ذكره بلفظه
فيكون حقيقة ويحتمل لجواز ذكره بغير لفظه وهو يحتمل ان يكون استعارة
مصرحة ومكنية ومجازا مرسلا وفيه رد للعصام حيث قال استفاد
من هذا البيان انه اختلف في جواز ذكره بغير لفظه ولم نعثر
عليه بل قال الشارح المحقق في شرح التلخيص والذي يلوح من
كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما
تصريحية والاخرى مكنية انتهى قوله وانما لم يجعله شاهدا لان الشواهد
لاثبات القواعد والامثلة لايضاحها قوله اي اشتمال
اثر الضر تخييلا والاشتمال في المشبه به تحقيقي وهذا هو وجه
الشبه قال السيد السند ان وجه الشبه لا يكون من المعاني
الحقيقية بل امرا اعتباريا كالحمرة الكائنة وحسن اللطافة فيما بين
الخد والورد مجموع منهما ليست حقيقة كما سبق مع ان
السكاكي قال لا يكون وجه الشبه الا عقليا وتقسيم القوم الى الحسي
والعقلي مسامحة كذا حققه سعد الدين في المطول فلا وجه
لكون وجه الشبه في المشبه تخييليا وفي المشبه به تحقيقيا فافهم
قوله اي ما احاط وظهر الخ انما فسره به لان الغشي بمعنى
الستر وذهاب العقل وهو لا يناسبه لبيانه بقوله من اثر
الضر لكن هذا البيان لا يطابق المبين لان ما غشي الانسان
ليس اثر الضر بل الضر نفسه لان الضر بضم الضاد وتشديد
الراء المهملة بمعنى الهزال وسوء الحال كتغيير اللون ورثاثة
الهيئة وهي ما غشي الانسان قال المصنف باللباس هو

متعلق

متعلق واشارة بالمشبه به في صورة الاستعارة المصرحة
فلا يرد انه لا شبهة في عدم ذكره بلفظ المشبه به في صورة
الاستعارة المكنية قوله للضر فيه اشارة الى ان المشبه
نفس الضر لا اثره كما بيناه انفا قوله اسم اللباس وهو غير
لفظ المشبه به في صورة الاستعارة المكنية لان المشبه به
فيها الطعم المر البشيع كما سيأتي وغير لفظ الموضوع للمشبه
وهو اثر الضر لتغير اللون بالنسبة الى الخوف او الهزال بالنسبة
الى الجوع ورثاثة الهيئة بالنسبة اليهما قوله ورمز به اي باللازم
المذكور اشارة الى تطبيقه لمذهب السلف وقوله او الى التشبيه
الضر اشارة الى تطبيق مذهب الخطيب لكنه لا يطابق لمذهبه بالرمز اليه
بل بالدلالة عليه كما سبق في تعريفه فالاولى ان يقال ودل على
تشبيه الضر بالطعم البشيع في النفس باثبات الاذاقة له
قوله ظاهره اي ظاهر قوله من حيث الكراهة بالطعم المر البشيع
فالاولى ان يذكر قبيل فيكون الخ او ان يؤخر الى قوله نظرا الى الثاني
وبعد اللتيا والتي كيف يطابق لمذهب السكاكي لان المشبه
مذكور هنا بغير لفظه والمكنية عنده عكس المصرحة فلا بد من
ذكر المشبه بلفظه كما لا بد من ذكر المشبه به بلفظه في المصرحة قوله
يطابق لمذهب السكاكي فقط رد على العصام حيث قال
فصحته تدور على صحة الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير
فان صحت صح والا فلا قوله الاظهر ان يقال فيوجد فيه نظر لان
الوجود والكون مترادفان على ما بين في محله تأمل قوله اي اتعاب

الا اذا قيد مراده تطبيقه لمذهب وانا ليس على ما ينبغي **العقد الثالث**
في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية اي تقريره وتثبيته
في الخاطر يعني ان التحقيق كالتحقق يؤخذ من حق بمعنى ثبت وتقرر
فيعم التصور والتصديق ومن حقق فيختص بالتصديق والمراد به الاول
فتامل كما سبق في تحقيقها **قوله** وهي الخواص اللازمة للمشبه به في مكنية
السلف فلهذا صرح به يعني ان القرينة مطلقا هي الخواص اللازمة
للمعاني المجازية لانها مما يتوقف عليه المجاز شطرا او شرطا وهي اما
من جنس الملايمات اخص منها فالملايمات اوصاف اما للمشبه القرينة
او للمشبه به سواء كانت خاصة لاحدهما اولا وسواء كانت
لازمة له اولا او ليس من جنس الملايمات مباين لها فكانت
الملايمات اوصافا غير الخواص اللازمة واما ما زاد على القرينة
فهو اما من جنس القرينة فيكون من في قوله من ملايمات المشبه به للتبعيض
او انه ليس من جنسها فيكون من للتبيين فتبين **قوله** الخ
اي على تقدير كون القرينة من الخواص اللازمة والملايمات اوصاف
سواء كانت من الخواص ام لا وسواء كانت من اللوازم ام لا فكلمة
من في من ملايمات المشبه به للتبعيض لان قرينة المكنية عند السلف
من ملايمات المشبه به كما سبق تحقيقه مرارا **الفريدة الاولى**
في بيان قرينة المكنية هل هي مستعملة في معناها الحقيقي ام لا
ذهب السلف الى ان لفظ الامر الذي اثبت للمشبه
من خواص المشبه به اتفاقا اي عند السلف والكشاف والسكاكي
ومختار المصنف وانما الاختلاف في انه هل هو مستعمل في معناه الحقيقي

مطلب تحقيق القرينة والملايمات وما زاد عليها

ام لا **قوله** اي من خواصه اللازمة وهو قرينة اي قرينة المكنية
ذلك الامر المستعمل في معناه الحقيقي لاثبات ذلك الامر كما ذهب
العصام **قوله** ليس مجازا مرسلا ولا استعارة تحقيقية
كما جوزه الكشاف ولا تخييلية كما ذهب السكاكي **قوله** ان الاستعارة
باقسامها قسم من المجاز اللغوي فيه نظر لان المقسوم فيما سبق
الاستعارة المصرحة لا مطلق الاستعارة فلهذا اعترض العصام هنا
على المصنف والشارح عمم المصرحة ههنا الى الحقيقية والحكمية قلنا
ههنا ان المراد بالحكمية هي الاستعارة التخييلية التي سماها الخطيب
حكمية فيلزم ان يكون من اقسام المجاز اللغوي اجماعا مع انه ليس
كذلك **قوله** الا ان تكون الاستعارة اصطلاحا اخر غير اصطلاح
الجمهور فيكون استعارة غير متعارفة اذ المتعارف المشهور
في الاستعارة ان تكون في الطرفين لا في النسبة قال العصام تسميته
استعارة لانه استعير ذلك الاثبات من المشبه به للمشبه
وتخييلية لانه خيل ثبوته للمشبه ادعاء اتحاده مع المشبه به كما
في تحقيق المبالغة في التشبيه الترشيح اعترض عليه بان هذا
يقتضي ان يكون الترشيح تخييلا اجاب عنه العصام بان وجه التسمية
ليس موجبا للتسمية كما سبق تامل **قوله** او محمولا على المعنى اللغوي
اي طلب العارية للاستعمال لا الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لعلاقة التشبيه فيه نظر لان الكلمة بمنزلة عارية طلبت من الغير
للاستعمال كما سبق مع ان الاستعارة التخييلية قسم من المجاز العقلي عند
السلف والخطيب **قال المصنف** ويحكمون اي السلف الواو

للاستيناف تقديره ان السلف جعلوا قرينة المكنية ذلك
الامر الذي المثبت للمشبه وجعلوا الاستعارة التخييلية اثبات
ذلك الامر للمشبه ولم يجعلوها اي الاستعارة التخييلية قرينة
للمكنية فقد انفكت المكنية عن التخييلية فاجاب عنه بانهم يحكمون
بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية يعني انهم لما جعلوا اثبات ذلك
الامر استعارة تخييلية وقرينة المكنية ذلك الامر حكموا بان المكنية
لا تنفك عن التخييلية ولو بالواسطة لان المكنية تستلزم ذلك الامر
لانه قرينتها والقرينة مما يتوقف عليه المجاز وذلك الامر تستلزم التخييلية
لانها عبارة من اثباته للمشبه فالمكنية تستلزم التخييلية وهو المطلوب
المستفاد من قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية واما
استلزام احدهما الاخر وجودا وعدما بل استلزام وجود المكنية
وجود التخييلية فبحث اخر قد سبق منا الكلام فتامل في هذا المقام
قوله في التخييلية فيه نظر لان هذا وان سلم انما يطابق على مذهب السكاكي
حيث ذهب في بحث المجاز العقلي الى وجود التخييلية بدون المكنية
كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وان رد بان هذا الاستلزام
في الكلام البليغ الشايع ولا شبهة في عدم شيوع مثل هذا فضلا
عن فصاحته واما على مذهب صاحب الكشاف فلا يطابق لانه جوز كون
ذلك الامر حقيقة وكون اثباته تخييلية كمذهب السلف على ما يجيء من الشارح
قوله ولعله اقتصر على اللازم هو عدم انفكاك المكنية عن التخييلية لانه
لازم لعدم انفكاك التخييلية عن المكنية وهو محل بحث مع ان الاقتصار
على اللازم ليس على ما ينبغي لان اللازم من حيث هو لازم لا يقتضي

وجود

وجود الملزوم فافهم قال المصنف واليه اي الى ما ذهب اليه السلف
في قرينة المكنية واثباته تخييليا ذهب الخطيب لكنه يسمي ذلك
الاثبات استعارة حكمية فيه اشارة لرد ما قيل في حقه من انه
حكم بعدم انفكاك التخييلية عن المكنية لا العكس فتامل الفريدة الثانية
في تجويز صاحب الكشاف كون ذلك الامر استعارة تحقيقية
كما جوز كونه تخييلية كما ذهب اليه السكاكي مع ان صاحب الكشاف
لم يقل به ولا يستفاد من كلامه يشعر بهذا انه ما امكن جعل قرينة
المكنية الاستعارة التحقيقية لا يلتفت الى غيره من كونها حقيقة
لغوية واثبات المجاز في الاثبات كما ذهب اليه السلف والخطيب
ومن كونها استعارة تخييلية مستعملة في امر وهمي شبيه بمعناه
الحقيقي كمذهب السكاكي ومن كونها كناية اما عن ابطال العهد كما في
ينقضون عهد الله او عن افادة ابطاله او عن اظهار ابطاله يعني
قوله تحقيقية احتراز عن الاستعارة الاصطلاحية الجديدة
التخييلية او الحكمية وعن الاستعارة المصرحة التخييلية وعن الكناية قال
العصام ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا التخييل اقرب الى الضبط
مجرده انسب بالاعتبار كما سبق قوله الاولى ان يقال مصرحة
تحقيقية بناء على تقسيم المجاز فيما سبق لا حاجة اليه لان المصرحة
التخييلية انما هو مذهب السكاكي والكشاف لم يقل به واما كون المكنية
تحقيقية وتخييلية فغير ظاهر لانه تقسيم اولي للاستعارة مع انه
مخصوص بالسكاكي كما سبق فتدبر قوله وايضا يرد عليه انه لا يكون
قرينة ح اي حين كون ذلك الامر استعارة لملايم المشبه كما قال

العصام من انه لايخفى ان مجرد التعبير عن ملايم المشبه لا وضع لملايم
المشبه به قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة عند البلغا فكيف
يعتبرها مثل صاحب الكشاف لكن هذا بالنظر الى المعنى واما بالنظر
الى اللفظ فهو ظاهر في ملايم المشبه به فينتقل من ذلك الملايم
الى المشبه به لعل وجه التامل هذا **قوله** لانه يكون لازما للمشبه
لا للمشبه به فيه نظر لانه انما يكون لازما للمشبه لو لم يكن استعارة
لملايمه فتامل **قوله** النقض ضد ابرام الحبل النقض على ما في الصحاح
تفريق طاقات الحبل بعضها عن بعض وهو لازمه والتفسير باللازم
من قبيل التفسير بالرأي واللغة لا يفسر به **قوله** الاولى ان يقال على
سبيل التصريح والتحقيق ليكون مقابلا للتخييل فيه تامل
لان الاستعارة المصرحة لا يكون الا تحقيقا عند ما عدا السكاكي
او اشارة الى صنعة الاحتباك كما سبق وجه الامر بالتامل لعل
هذا **قوله** الا ان صاحب الكشاف ارتكب المجاز في الطرف
دون النسبة مع ان الشارح قال انفا فيه اشارة الى انه
جوز كونه حقيقة وكون اثباته استعارة تخييلية كمذهب السلف
انتهى **الفريدة الثالثة** في بيان مذهب السكاكي في قرينة
المكنية اي في ذلك الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به
مستعمل في امر وهمي شبيه بمعناه الحقيقي على وجه الاستعارة
المصرحة التخييلية لان السكاكي قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهي الصورة الوهمية الشبيهة بصورة
الاظفار المحققة بقرينة اضافتها الى المنية وهي الاستعارة

المكنية

مطلب ... على السكاكي في قوله المجاز ...

المكنية فالمكنية عند السكاكي من المجاز العقلي مع انه انكره
قيل الاستعارة المكنية انما هي في المنية لا في اضافة الاظفار
اليها ففيه استعارة تخييلية لا مكنية لان المنية باق على حالها
فالاستعارة التخييلية ينفك عن المكنية عنده فافهم **قوله**
الظاهر من مذهبه انه قطع فيه نظر لان السكاكي جوز كون
التبعية حقيقية على ما نقله التفتازاني عنه كالانبات والهزم
في انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند فجعلها قرينة للمكنية
فجوز كون قرينة المكنية حقيقية كما جوز كونها وهمية فكيف
انه قطع لكن تجويز كونها وهمية بمعنى الرجحان لا بمعنى التساوي
قوله ولم يجوز غير ذلك مما جوزه السلف من السكاكي
وصاحب الكشاف كما قاله العصام من انا لم نعثر من غيره نسبة
التجويز الى السكاكي بان يكون مذهبه التجويز دون الترجيح والتعيين
انتهى **قوله** اي اخذ على غير الطريق قال العصام اي خرج عن
سواد الطريق وانفراد عن كل رفيق وهو في السلوك لا يليق
قال في القاموس عسف عن الطريق اي مال وتعسف
اي خبط من غير دراية واليه مال الشارح قال في الصحاح والدستور
التعسف هو الخروج عن الطريق المستقيم وبه صرح العصام
وبين طريق خروجه بقوله ان طبيعة المعنى اثبات المعنى الحقيقي
لملايم المشبه به للمشبه كما عند السلف والسكاكي عدل
عنها الى ان المتكلم توهم صورة وهمية استعار لها لفظ الملايم
للمشبه فيما ذهبه السلف نظر لان الاستعارة صفة للفظ وقد جعلوه

حلبي

مطلب اختيار مذهب السكاكي في الاستعارة التخييلية

صفة للاثبات الذي هو امر معنوي واما السكاكي فقد جعل
الاستعارة صفة اللفظ حيث استعمل لفظ المشبه به في المشبه
على سبيل الاستعارة المصرحة وسمى حكم الوهم تخييلاً فيليق
ان يسمى استعارة وتخييلا لغة واصطلاحا فلله دره فقول الشارح
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها
حاجة ليس بشيء فتامل في هذا المقام فانه من مجازات الاوهام
حفظنا الله واياكم عن غباوة الكلام **الفريدة الرابعة** في بيان
ما هو المختار عند المصنف في قرينة المكنية **قوله** فالاولى فيه بدل
في قرينة المكنية لانه راجع الى الامر الذي هو قرينة المكنية لكنه
اي القرينة وذكرك الامر
لبعده اعاد مظهراً واشار الى اتحادهما بقاعدة اعادة الشيء
معرفة **قوله** اي خاصة لازمة له بل ملايم له لا حاجة اليه لانه عبر
بالتابع في المشبه وبالرادف في المشبه به اشارة الى ان ما في
المشبه ملايم وفي المشبه به خاصة لازمة على ما فسره
بقوله اي خاصة اللازمة والضمير في كان باقيا اه راجع الى قرينة
المكنية بناء على ان التاء للنقل او راجع الى رادف المشبه به
كما اختاره الزيباري بناء على ان رادف المشبه به هو قرينة
المكنية كما سبق من ان لفظ الامر الذي اثبت للمشبه من
خواص المشبه به هو قرينة المكنية فافهم **قوله** لانه لم يكن الاستعارة
ح وفيه مصادرة على المطلوب فتدبر **قوله** وفيه نظر اي في الملازمة منع
يعني لا نسلم بقاءه على معناه الحقيقي كيف انه يجوز ان يكون مجازا
مرسلا فقوله فلا يلزم ان يكون باقيا على معناه الحقيقي اشارة

الى ان

الى ان السند مستلزم لنقيض المقدمة الممنوعة **قال**
المصنف كمخالب المنية يعني لم يكن للمنية تابع يشبه
رادف المشبه به اي السبع فيه نظر لان له تابع وهو الاعراض
يشبه رادف المشبه به اي اظفار السبع في الاهلاك **قوله**
لا على الضرورية او المطلقة هذا اذا لم يكن شايعا واما اذا
شاع كاستعمال النقض في ابطال العهد في الاية كما قال الكشاف
فيجب ان يكون مستعاراً لذلك التابع لرعاية جانب المعنى
وان عارضه كون القرينة ضعيفة كما سبق فلا بد تاويل كلام
صاحب الكشاف باحدى التاويلات الثلاث التي اشار
اليها العصام في الفريدة الثانية **قوله** اما لعدم اطلاعه بذلك
فيه انه كيف لم يطلع حيث قال في الفريدة الثانية استعير
الحبل على سبيل الكناية للعهد والنقض على سبيل
التصريح لابطاله وصرح به سعد الدين في المطول لكن لكونه مختاراً
عنده عده مذهبا رابعا كما اخترعه العصام في الاستعارة
المكنية فامكان التطبيق ليس على ما ينبغي في قوله يمكن تطبيق
مذهب صاحب الكشاف بهذا المختار مع انه منشاؤه
الفريدة الخامسة في بيان تسمية ما زاد على قرينة
المصرحة والمكنية ترشيحا **قوله** لانه يزيد المبالغة في
التشبيه يشعر هذا بان الترشيح مشترك بين الاستعارة
المصرحة والمكنية وبين التشبيه بل بين المجاز المرسل
بالاشتراك اللفظي كما سبق قال العصام في ذلك المقام ان تخصيص

الترشيح بالمصرحة والمكنية مجرد اصطلاح وقال هنا الاشتراك اللفظي
خلاف الاصل لا يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا انتهى
قوله ظاهره انه لا يسمى ترشيحا الخ حيث قال بعيد ولم يقل
يسمى والاولى ان يقال يسمى هنا كما قال يسمى فيما زاد
على قرينة المصرحة لان التسمية تحتمله قوله هذا اذا كان قرينة
المكنية استعارة تحقيقية فجوازه جعله ترشيحا ظاهر بحيث
اذا جعل كبرى لهذه الصغرى بان يقال هذه استعارة مصرحة
تحقيقية وكل استعارة مصرحة تحقيقية يجوز ان يجعل لها
ترشيحا فالدليل ظاهر اذ الترشيح ذكر ملايم المشبه
مع المشبه كما سبق فتدبر قوله اي التخييلية ظاهرة كالتحقيقية
يعني جعل ما زاد ترشيحا ظاهر في الاستعارة التخييلية كما كان
ظاهرا في الاستعارة التحقيقية لان التخييلية استعارة مصرحة
عند السكاكي وكل استعارة مصرحة يجوز ان يجعل لها ترشيحا
على ما سبق من ان الاستعارة المصرحة ان قرنت بما يلايم
المستعار منه فهي مرشحة والتخييلية استعارة لغة واصطلاحا
عند السكاكي فكيف يمنع هذه الكبرى بقوله هذه الكبرى ممنوعة
اذا اريد الاصطلاح لان اللغة لا تثبت بالقياس فلا حاجة الى التكلف
بكون التعليل للظهور لا للظاهر فتأمل ايها الماهر قوله والخطيب
فيه نظر لان الاستعارة في المجاز العقلي حكمي عنده فلا ترشيح فيه
عند المحقق قوله والترشيح يكون للمجاز العقلي ايضا اي كما يكون
للمجاز اللغوي فلا بد ههنا من هذا في مذهب السكاكي ايضا التكرر

حد الاوسط

حد الاوسط الا ان قوله مصرحة يغني عنه وكون هذه
الكبرى ممنوعة مسلمة لان الاستعارة في المجاز العقلي
غير متعارف كما سبق قوله هذا الكلام استطرادي
لا دخل له في اصل المقصود فيه نظر لان هذا البيان
ان الترشيح كما يكون في الاستعارات كذلك يكون
في المجاز المرسل وفي التشبيه قوله لانه اي كون الاختصاص
بالمشبه به بمعنى الانحصار لازم في القرينة لا في الترشيح
فيه نظر لان معنى الاختصاص واللزوم في باب البلاغة
والاستعارات بمعنى التلاصق والاتصال لا بمعنى عدم
الانفكاك فالاختصاص بهذا المعنى يكون في الترشيح
ايضا فلا يحتاج الى الارشاد في الطريق الرشاد قوله
يفهم منه اذا كان ماله قوة اختصاص متعددة يكون جميعه
قرينة لكن يمكن ان يجعل واحدا منه قرينة اذ يكفي فيها
وما سواه ترشيحا قد سبق من الشارح في العقد
الثالث انما يذكر زيادة على القرينة اذا كان من جنس القرينة
كانت الملايمات اعم منها اي القرينة هي الخواص اللازمة
للمعاني المجازية اتفاقا كما سبق والملايمات ح اوصاف سواء
كانت ~~لازمة ام لا~~ خاصة ام لا وسواء كانت لازمة ام لا
وهو الظاهر من قوله زيادة عليها لان الظاهر ان معناه انه يصلح
ان يكون قرينة لكن لا حاجة اليه لوجود قرينة غيرها ههنا فح
كلمة من للتبعيض في قوله من ملايمات المشبه به فعلى هذا تكون

القرينة واحدة واحدة واما اذا لم يكن من جنسهما فكانت
الملايمات غير الخواص اللازمة اى اوصاف لا بخاصة ولا لازمة
فكذا الكل ما زاد عليها يكون اوصافا غير الخواص اللازمة فيكون من
للتبيين وعلى هذا يجوز ان يكون القرينة متعددة وكلام المصنف
هنا على اطلاقه اذ قوله يمكن ان يجعل واحدا منه قرينة انما يكون
على تقدير ما زاد من جنس القرينة والملايمات اعم منها واما
جعل جميعه قرينة فانما يكون على تقدير ما زاد ليس من جنسهما
والملايمات اوصاف ليست غير الخواص اللازمة فيكون
القرينة مجتمعة فهى تكثير للنفع وواحدة واحدة يؤسسه
ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات الحمد لله
الذى وفقنا لاتمام هذه التعليقات العديده
لشرح الفريدة فى آخر شهر شعبان يوم پنجشنبه
وقت الضحى لسنة ست وتسعين
ومائة والف اللهم اغفر لى ولوالدنا
ولمن كان سببا لهذه
المقال الحمد لله
على كل حال
م

نظيرهٔ وهى بقصيدهٔ برئهٔ مباركه

بسم الله الرحمن الرحيم

قف في الربوع على ربع بذي سلم

اذا ارتبعت بوادي الحي في علم
قفا ودع العين عوا اراق دمي

واقر اسلامي على قوم فراقهم
مطالب الفيض من بعد ومن امم

مهاجرين عن الاوطان قد طلبوا

مسافرين الى البطحاء قد نزلوا

منازل القدس بين الحل والحرم

وذي اثيل وذي قار وذي اضم

من لعلع وذي سلع وكاظمة
ومستجار واركان ومستلم

ومروة وحجون والصفا ومنى
ما اذن الرعد في الآفاق بالديم

سقين من ديم الوسمي اذومها
احشاؤه قد حكت لحما على وضم

يا من يعير في بث الجوى دنفا

والجلد ملتصق بالعظم من كمد

والعظم ملتهب من لوعة السقم

او لم يكن حبه يوم المعاد لما

تعود نفسا ولو كرها الى الرمم

سوى وجود رسول الله لم تقم

على ثبوت مسمى العقل بينة
تم الكمال به كالمرء بالكرم

فاق الخليقة طرا في خلائقه
او مدرك بالنهى او ناطق بفم

ما كاد يحوي علاه كاتب بيد
والشمس في ضحوة والبدر في عتم

اذا سألت ضياء الصبح في فلق

والانجم الزهر في الاسحار لامعة

واليوم والليل في نور وفي ظلم

واكرم الناس في ذات وفي شيم

من احسن الخلق في خلق وفي خلق
افضل الاخيار كلهم

يقول متفقا في الصدق كلهم
كالروح للجسم والسلطان للحشم

به النبيون قد تموا فجاء لهم
لاصبحوا ليس فيهم صاحب العلم

لو لم تظلل عليهم شمس رايته

عيون حكمته ابدت منابعها

درا يفوق لآلي اليم في القيم

هو الحكيم تتبع اى حكمته

واحكم بما هو علم فيه واحتكم

شفاء كل عضال غير منحسم

قانون حكمته حاو منافعه من جاوز العرش ان يقسمه ينقسم

لا تجحد الشأن تسمعه في قمر من يخلف الله ان يأمره يرتسم

ولا تعجبا اذا ما الروح يخدمه تعطي اليقين وحبلا غير منحسم

قل للذي يبتغي في الله فلسفة

اني خدمت من استوفى خزائنها

من مستدل ومن خصم ومن حكم

وان حكى الدر ما ابدوه من كلم

فريدة الحق جلت عن مخازنهم في طلعة الصبح ما يغني عن النجم

تكفي لطالب محض الصدق حكمته وحبذا شمم ناهيك عن شمم

فيا لها شيما اكرم بصاحبها ولم يدانوه في الاخلاق والهمم

منه الاكارم قد نالوا مكارمهم

اصحابه العظماء الاولياء بهم

يرجى النجاة غداة الحشر من نقم

يا خير من يرتجي العاصي شفاعته

عند الكريم غدا في زلة القدم

ذنوب نفس سعت في الشعر والحكم

ما استطيع مديحا استطيل به الا اعان على اثمي ومجترمي

وما صديق شفيق استعين به لكن نظرت بلا عذر الى كرم

وما صوالح اعمال الوذ به صفح الذنوب بلا عذر فلم يلم

ومن يجئ باب اهل العفو منتظرا

عليك من صلوات الله اكملها

ما بات يحكي العلى عن حيرة العلم

وما تفصح عنه الطير بالنغم

وما روى ناطق عن مجدهم خبرا

وله نعت شريف

ارضا بها حل جيراني وخلاني

ايا بريد الحمى ان تات عجلان

انشد لهم من لساني عند صحبتهم

مقالة من رضي وهي بنيان

لولا تذكر ايامي بذي سلم
وعند رامة اوطاري او اوطاني
لما قدحت بنار الوجد في كبدي
ولا بللت بماء الدمع اجفاني
ولا اصابتهم عين الزمان وهل
جاء الزمان باخوان كاخواني
والله ما ذكرت يوما مآثرهم
الا استهلت بصوب الدمع اجفاني
يا حادي العيس مه رفقا بمضطرب
يعدو اسير الهوى في اثر ركبان
في اثر خدام من قد كان يخدمه
روح الامين بتنزيل لفرقان
ومن تواتر في التورية مدحته
وفي زبور وانجيل وقرآن
ومن علا في العلى ادنى فضائله
فضائل الخلق من جن وانسان
افضل الرسل الكرام ومن
يدعو العباد الى اذكى اديان
هو الرسول يد الله الكريمة في
تخريب كفر وفي تعمير ايمان
في الغزو من سيفه والجود من يده
يكاد يحكي لدى قهر واحسان

يا ظهر معشر اهل الحق كلهم
لدى التعارض من حق وبطلان
يوما تقابل للدعوى فريقان
انت الغياث لهم في كل داعية
والكفر جالب ركبان ورجلان
الدين طالب معوان يعاضده
سنان رمحك في اجواء ميدان
فاذ بدا الامعا والجو منكدر
افواج جن راوا اضواء شهبان
كانهم هرما والحتف قائدهم
اوعدة من ضعاف الرقش قد جلبت
بصنعة السحر تسعى عند ثعبان
والقلب في دهش والعين في خصر
من لمع بيض جلتها كفا اقيان
والنفس في دم والاذن في صمم
من التقارع فيما بين اقران
والاسد في قسطل الهيجاء جائلة
بين الفريقين تمشي مشي غضبان
لا اسد غاب الشرى بل اسد معترك
اسد الشرى عندهم افواج غزلان
آثار سيفك في الاسلام مستند
طوت روايتها اخبار شجعان

فالله ابداك اظهاراً لقدرته
وجئت بالحق ازهاقاً لبطلان
آيات نطقك بالقرآن معجزة
اعيت شقاشق عدنان وقحطان
من بعض ما لك من نعت ومنقبة
نقاصر العد نقصاً اي نقصان
لو اجترأت بلا فهم فلا بأس لي
والنمل انشد مدحاً في سليمان
كانوا الخير بهم اعيى من الباقل
في نظم نعتك افواج كسحبان
وان اعان زهير فيه نابقة
ولو تظاهر سحبان بحسان
بل لست احسب قولي فيك منقبة
لكنه منتهى دركي وحسباني
وانت تعلم اني ما اروم به
ما دام مادح ذي جود وسلطان
اذ كان يكسب الدنيا وزينتها
من طول المدح في معن ونعمان
وقد كبت هو الدنيا وزينتها
رجاء لطفك في اوراق نسيان
يا احسن الخلق في خلق وفي خلق
واكرم الناس قدراً عند رحمن

ان لم تكن تشفع العاصين يا اسفا
لدى صراط وميزان ونيران
وان تكن شافعاً يوم الجزاء بهم
بشرى لهم كلهم فازوا بغفران
عليك اوفى صلوات الله ما سجعت
ورق الحمام على خضراء افنان

وله نظيره بقصيدة بانت سعاد

سلمى على رحلها والرحل محمول
والركب مرتحل والقلب متبول
تودع الصحب في لهف وفي اسف
وقلبها لي عن الاصحاب مشغول
ترنو الي بطرف مدنف خنف
وردنها من سجوم الدمع مبلول
يحكي بالحاظها ما في جوانحها
فيا لها خلة بالود مجبول
دخلت منزلها ليلاً على وجل
من اهلها وقناع الليل مسدول
مالت الي وقالت وهي ضاحكة
يا طارق الليل جن انت ام غول

هلا تخاف والحراس ايقاظ

وبس عسل مدبوح ومصول

قد اجترأت ومنك العفو مأمول

فقلت صل بل عبدك العاصي اعوبه حتى وعدر الصب معول

فقبلتني وقالت مرحبا بفتى والروح فينا على الصعان مبدول

انعم مسا فنعم الضيف انت لنا ومهدها عو بالصب

حرب ندملي الى على اريكتها

وارقدتني وجاءت في علالتها

حسناء ممكورة حوراء عطبول

في قرطها من نظم الدر عنكول

بيض تراسها سود ذوائبها كانه الشمس او بالشمس مصقول

ضمت بصدري الى صدرلها زعمت أن معها في ليلها طول

قمت في اطيب العيش الرغد بها قمر واهر بن فسيف الصبح مسلول

فنبهتني وقالت وهي باكية



واستنصر المدعو في كل حاجة

ونورا سيبدي الحق بالقسط قاضيا

ومن كان مهديا لدين وهاديا

من اختاره الله حبيبا ومرسلا ومن في الورى يدعى اميرا وناهيا

ومن بالهدى للناس قد جاء حجة الى الله بالبيض القواطع داعيا

عن الحق بالسمر العوالي مدافعا بنصب العوالي يخفضون الاعاديا

يجرون على جرد الجياد كتائبا

يصيدون ابطال الرجال كانهم

ليوث تصيدون الشادنات الجواريا

شفيعي لدى الديان بالعفو راجيا

ومن في الورى ادعوه جهرا وخفية فارضاه مولاه وقد كان راضيا

حميد ومحمود رسولا نبي على الافاق كالنور ضائيا

بشير نذير صادق الوعد احمد لروضته العليا اطيب سلاميا

الا يا صبا بلغ بكل نسيمة

وله قصيده در وصف شيخ الاسلام
ايراني زاده

يا صاحبي بذكريهم اجيراني

بانت منازل خلاني وجيراني — وكيف احوال سمار وسكان

انى المغانى التي كنا نعيش بها — على الخمائل من رند ومن بان

وما على الطير لا يتلو مآثرهم — من كوكب فاتر الاجفان وسنان

وكم سهارى في ليل بلا سحر

واين جمع حكى النجم مجمعهم

واصبح الدهر اجلاهم واجلاني

دهر حريص على تفريق اخداني

اشكو الى الله من طول الفراق ومن — ولا عطاياه الا الف حرمان

فما سجاياه الا الف مظلمة — واى عادية اشكو وعدوان

اى البدايع اتلو من صحايفه — عوز الفتوة ام فقدان فتيان

قرب الاباعد ام بعد الاقارب ام

نقص الكمال ام استكمال منقصة

ذل العزيز ام استعزاز ذلان

مالي الى
ذي فضل وعرفان

اوشاب كل رضيع الحب في شغف

حتى يموت رضيعا غير منفطم

لا والذي خلق الدنيا من العدم

اوعاشت الخلق في الدنيا سواسية — الصبح اصدق انباء من الكلم

في جبهة المرء ما يغنيك عن نبأ — عدل صدوق امين غير متهم

هذا مشيب تجربة فهو مختبر — لم يبغ صافية شجت بذي شبم

من يصطبح يغتبق من سلافته

ومن يصاحبه يعرف ان صاحبه

ما من نديم له احرى من الندم

من الاديم وخد ناعم الادم

ومن يلاحظه لم تفرق لواحظه — على مغازلة الغزلان لم يحم

ومن يغازله او يسمع تغزله — كل المحاسن الا الحسن في الشيم

ومن يجالسه يستحقر لحشمته — لم يغتر بظلام الكحل والكتم

ومن به ازداد نورا صبح غرته

ومن به انفتحت اجفان همته

الى اغض غضيض الطرف لم يهم

فلا سعاد اذا بانت تحزنني
ولا سليمى اذا صدت عن الذمم
ولا خيام خلت عن ساكني الخيم
ولا طلول كبالي الوشم بالية
ولا حديث حكى عن ارض ذي سلم
ولا نسيم ربى نجد يفض حشى
ولا تغزل عشاق اولي همم
ولا تعشق غزلان اقمن بها
ولا وميض سرى في الليل من اضم
ما هاج دمعي لا رسم ولا طلل
ما زاد وجدي لا بان ولا علم
بل شوق خدمة اهل المجد من امم
كل البرية من عرب ومن عجم
خدام روضة خير المرسلين الى
عن كل نقص بريئا بادئ النسم
من اصطفاه حبيبا حيث انشأه
لم يودع النقش لوحا خالق القلم
لو لم تكن في نظام الكل خلقته
لم يرتبط حادث في الدهر بالقدم
او لم يحز سماء الفيض جوهره
او لم تحدد محيط الكل همته
لم يقبل الكل الا صورة العدم

حتى السهى بعدما استخفى سنا قمر
يقول ضوئي وضوء الشمس مثلان
بان لوني ولون الصبح سنان
والليل يجهر في شوهاء ظلمته
على العنادل في ترجيع الحان
والزاغ ينشد وباعلى الصوت مفتخرا
بين الرياض على ورد وريحان
والشوك يزهو لتزيين الزمان له
الا من النفس في غبني ونقصاني
استغفر الله ما شكواي من احد
فانها من كمال الجهل قد كسبت
بقية العمر بحافيه حسراني
ويا حنيني الى اهلي واوطاني
يا لهف قلبي على سعي مضى عبثا
لكشف ما بي من هم وهيمان
انست في العقل نارا فالتجأت به
فقال يا لك من سهو ونسيان
وقلت جئتك في امر لترشدني
الا على الرشد داعي كل حيران
فهل يزيل عن الحيران حيرته
مفتي الانام الذي من روض شيمته
شقائق الفضل قد لاحت كنعمان

من اسمه مجتبى من ذات اسعده
فاق الاكارم فى فضل وعرفان
كقطرة اخذت من بحر عمان
جميعهم اخذوا الالاء من فضله   فضائل الكل منا علام ازمان
فصار مستجمعا ادنى فضائله   بكل محمدة فى كل ديوان
هو الذى فى الاقطار مدحته   من طول المدح فى اعيان احيان
لا يدرك الوصف فى نهج يليق به
فقلت لما هدانى العقل ممتسكا
بذيل مولاى مرجوى ومعوانى
ومن به افتخرت اشراف ازمان
يا من علا وبه ازداد العلى شرفا   تحيى القلوب بتلطيف واحسان
يا ظهر اهل المنى انت الكريم الذى   والمزن لو كان هنانا العصيان
البرق فى المزن لو دامت صواعقها   انت المعين لمن يبقى بحرمان
انت الغياث لنا فى كلّ داهية
ان لم تكن ترحم الوهبى يا اسفا
لدى شماتة حسّاد واقران

طلوعك مسعود ونجمك اسعد
على افق الاسعاد اشرقت ضائيا
تدير لاجرام العوالم ساميا
فانك قطب فى سماء المحامد   جمعت علوما ليس فيها تناهيا
ثناؤك لا يحصى بارقام حاسب   يكون عن الالهام والوحى حاكيا
فيالك من نثر يكاد سياقه   لنظم لبيد بل زهير مباديا
ومالك من نظم يصير بحسنه
كفى نظم قيس عند ذى الطبع شاهدا
بان له الدعوى ومنك القوافيا
كما لس مثلى فى الورى لك داعيا
علمت فما فى الخلق مثلك مشفقا   وفص على ما اصبح الدهر باقيا
بقيت بمجد فى امان ودولة   الك وراح سل سل رحاسا
عليك عطاء الربانى لناظر

وله
هجر لبعض الاحبة

تَنائيْتَ عَنّى يا خَليلى غادِيا
وَغادَرْتَ نارًا تَلْتَظى فى فُؤادِيا

أساة الهوى داموا علاجي وعالجوا

بكل مداواة وما بي كما بيا

فراقك دائي والوصال دوائيا

دوائي ودائي منك يا صاح في الورى
واسئله ان لا يخيب راجيا

من الله ارجو عود وصلك عاجلا
على القلب حتى كاد يصبح فانبا

اتاني كتاب منك والبين قد جفا
فاحيا فوأدا رسمه صار عافيا

كان عدا في القبض يحكي عن الحيا

فعظمته لما رأت ختامه

وقبلته اذ اسعدت مباها

على من غدا في الهجر يرجوه نائيا

الا ليت شعري هل يجود بمثله
ويجعلك الايام للعهد ناسيا

او الدهر لا ينسى العداوة والاذى

وله تضمين على امرء القيس

واردف اعجازا وناء بكلكل

زمان الهوى لما مضى بصابه

عدوت لفرط الهم تاو تشفيا

فهل عند رسم دارس من معول

وان تكن مشفعا بنبذه الهمم

بشرى له قد نجى من كل اخزان

غريم دهر لئيم منذ ازمان

فامنن الى من اتى بالجود مرتقبا
القاء فردا بلا ظهر واعوان

وانظر اليه بعين اللطف في زمن
سوال ليس بمعط غير حسران

بك الرجاء وفيك الجود منحصر
ما اشرق الصبح من اقطار اكوان

ادامك الله في الآفاق ملتمعا

وله في وصف شيخ الاسلام شريف افندي

اسعدزاده

علاج لديغ الحب ليس التداويا

ايا من يداوي الناس دعني ودائيا
وما بي غير الهجران كنت داريا

دواوك عن داء النوى ليس شافيا
ومر عليها العمر وهي كما هيا

توقد نيران الهوى بين اضلعي
ووجدي ولهفي واضطرابي لما بيا

قد استغرب السالون طرا صبابتي

فوا عجبا حتى يعير معشد

محاسن امر المرء ظنوا مساويا

يقولون دع شكوى الفراق اذا اذكرى
بعدا لهوى داء على المرء طاريا
ذروا النصح عنكم لا على ولا ليا
الا ايها النصاح بالله ربكم — بمن فى هواها مر عمرى مباكيا
فهل يبتلى بعد قلبى وما ارى — تصيد بعينها الظبا الحواريا
فواها البعد من فلاه غزاله — فكان اذن والله بالى وباليا
اذا كان بالى حاليا عن خيالها
تحننت فى اثناء يومى وليلتى
اليها كمن يرنو الى الماء صاديا
سمعت بذكريها فصرت كاننى — تجرعت اقداحا من الخمر حاويا
فسقيا لعيش قد مضى فى وصالها — وتبا لعمر كان فى الهجر باقيا
حكت مقلتى سودا السحائب كلما — تذكرت ايام مضت ولياليا
فوالله صارت ليله فى فراقها — لايام وصل قد مضين تلاقيا
الا ليت شعرى هل يعود الذى مضى
وهل قدر الرحمن فينا تلاقيا

وهل لصريع الحب فى الحى عودة
وهل لسليم الهجر من بات راقيا
وهل فى النوى باتوا كحال كحاليا
وهل كان بالماضين ما بى من الهوى — يظنوننى فى مذهب الود غاليا
اقول وان كان الورى فى مقالتى — يعاوقنى عن نيل اقصى مراديا
الى الله اشكو زمانا معاندا — سقاه بها الرحمن ما قد سقانيا
سقانى بكاس الهجر مامر طعمه
ايا دهر مهلا بعض جدك فى الاذى
فخام ترمى بالسهام فواديا
الى ارض قفر لن يرنى امانيا
ويا دهر ما بالى بظلم رميتنى — على العين ارخت من دجاها الغواشيا
فامسيتنى فى ليله مدلهمه — يرى المرء ما يرجو مدى الدهر نائيا
وانسيتنى فى عيشة مشمازة — تحاكى الجبال الشامخات الرواسيا
واقصمت ظهرى من هموم صغارها
فايقنت ان الدهر لن يدع الاذى
بياس وحرمان تسارعت شاكيا

الى باب من فى الكون ما كان مثله
معينا لكل الناس بالخير ساعيا
كابائه اعلام دين عواليا
من امتازه للرحمن للخلق مشفقا
نجوما على اوج السعود دراريا
بدورا لافلاك العوالى لوامعا
لاركان مجد بانيا ثم بانيا
لرايات عز رافعا بعد رافع
وهذا بحق تلوهم جاء تاليا
فابائه الامجاد كانوا مقدما
هو الغيث مدرارا بعطف ورأفة
هو البحر ذخارا وفيه لاليا
شريف على الاشراف قد فاق عاليا
كريم تجلى فيه كل المكارم
وبدر الدجى من صوته متلاليا
مضئ بنور الفضل كالشمس فى الضحى
كانك نعمان حنيفا وهاديا
ايا علم الاسلام والدين والتقى
بنسبة صار الزمان مناهيا
وذاتك منسوب الى نسب العلى
عيون نجوم الزهر فى الكون ما رأت
بانوار افضال اليك مضاهيا

وَأَبْكِي وَاسْتَبْكِي خَلِيلَي قَائِلًا
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَحَمَّلِ
وَيَعْذِلُنِي قَوْمٌ وَيَنْصَحُ مَعْشَرٌ
نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ
كِتَابُكَ مِثْلُ الرَّوْضِ يَحْكِي شَمِيمُهُ
عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فَجَاءَ وَلَيْلُ الهَجْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
غَدَا ذِي دَوَارٍ فِي مُلَاءٍ مُذَيَّلِ
عِبَارَاتُهُ فِي السَّطْرِ تَزْهُو كَأَنَّهَا
فَأَحْيَا فُؤَادًا كَانَ كَالرَّسْمِ دَارِسًا
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
اداما اسكرب س درع ومحول
ومصونه فى الحس يحكى عنبر
صبحت سلاما س رحوق مفلفل
فلما قرات الست صرت كانه
نعرض اساء الوساح المفصل
وفى صه ست نعرض نصه
غداها عر الماء عر محلل
ن كلا سصريه كاسا مدامه
لقد حسكم رحلان لانا سعانه
بمحرد قدا الا واند هسكل

صلى
ولكن صروف الدهر سدت مقاصلى
ما مراس كان الى صم جنذل
بكل معار الفصل سدت سديل
اما جيرتى والله لولا مفاصلى
له الدس تعوى كالخالع المعل
وان لم احد رادا ومسراى مهمه
لدى سمراب الحى با قفر حنظل
هسا الكم حاوا النعش اسى

الاز لغنة

فشمومى ومشروبى وراحى
وصبحى والصبوح مع صباحى
صباح فى صباح فى صباح
لهيب فى لهيب فى لهيب

ولهنظيرة
حضيب الكف جاما من رحيق
علينا قد ادارت كف ساق
عقيق فى عقيق فى عقيق
كان الراح فيها وهو فيها